الأمم المتحدة

A/60/6 (Sect. 34)

الجمعية العامة

Distr.: General
29 April 2005
Arabic
Original: English

الدورة الستون

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧*

الجزء الثالث عشر
حساب التنمية

الباب ٣٤
حساب التنمية

المحتويات

الصفحة

استعراض عام ٣

المرفق

المشاريع المقترحة تمويلها من حساب التنمية خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ..... ٧

المقترحات .....

ألف - التعاون الأقاليمي بشأن قياس القطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية ٧

باء - التعاون الأقاليمي لتعزيز الإدماج الاجتماعي، والمساواة بين الجنسين، وتعزيز الصحة في عملية الأهداف الإنمائية للألفية ١٠

جيم - شبكات للمعارف من خلال توفير نقاط للوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمجتمعات المحلية المحرومة ١٢

دال - برنامج تحالف الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص لبناء القدرات في إنشاء الهيكل الأساسي وتوفير الخدمات الأساسية ١٥

* سيصدر موجز للميزانية البرنامجية المعتمدة فيما بعد بوصفه الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الستون، الملحق رقم ٦ (A/60/6/Add.1).

190505 180505 05-32767 (A)
0532767

هـاء – بناء القدرات في مجال دعم التكامل التجاري مع التأكيد على إدارة تدفق معلومات التكامل التجاري وتسهيل التجارة في آسيا الوسطى ١٨
واو – تعزيز القدرة الإحصائية لبلدان آسيا الوسطى على رصد التقدم المحرز فيما يتعلق بالأهداف الإنمائيـــة الدولية ٢٠
زاي – تعزيز قدرة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بتقاسم المعلومات عن المبادرات الناجحة من خلال شبكة إقليمية ٢٣
حاء – الآثار المترتبة على سياسة الاقتصاد الكلي، والصدمات الخارجية، ونظم الحماية الاجتماعية بالنسبة للفقر وعدم المساواة والضعف الاجتماعي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي . ٢٦
طـاء – التحديث المستدام للزراعة والتحول الريفي في أفريقيا ٢٩
يـاء – تعزيز النظم الإحصائية الأفريقية لتوليد بيانات موزعة بالنسبة لنوع الجنس، لدعم السياسات الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ٣١
كـاف – تعزيز إعداد إحصاءات التجارة الدولية للبضائع، والتجارة الإلكترونية في البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ٣٣
لام – بناء القدرات لقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسياستها ٣٦
ميم – بناء القدرات لصنع السياسات لتشجيع وتطبيق تسخير العلم والتكنولوجيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ٣٨
نون – تنمية القدرات المحلية في أفريقيا لتحديد فرص النمو من خلال تعبئة الموارد ٤٠
سين – تعزيز القدرات الوطنية على وضع سياسات اقتصادية محلية من خلال شبكة معهد الأونكتاد الإلكتروني الافتراضي للتجارة والتنمية ٤٢
عين – شبكة بلدان الجنوب للمراكز المتعاونة في عملية التوقعات البيئية العالمية من أجل التقييم والإبلاغ البيئيين المتكاملين ٤٥
فـاء – تنفيذ برنامج إقليمي لاستدامة الإنتاج والاستهلاك في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٤٨
صاد – جمع وتحليل البيانات بشأن الاتجاهات في مجال المخدرات والجريمة والتغرير بالضحايا في أفريقيا ٥٠
قاف – ضمان السلامة للفقراء في المناطق الحضرية من خلال الحكومة المحلية وبناء القدرات، مع التركيز على أكثر الفئات حرمانا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ٥٣
راء – تعزيز القدرة الإحصائية دعما للتقدم نحو الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ٥٥
شين – إعمال الأهداف الإنمائية للألفية من خلال سياسات الاقتصاد الكلي الشاملة اجتماعيا .. ٥٨
تـاء – بناء القدرات لإدماج المسنين في الأهداف والأطر الإنمائية من خلال تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة ٦٠
ثـاء – إشراك نساء الشعوب الأصلية: بناء قدرة الحكومات المحلية من خلال التكنولوجيات الجديدة في أمريكا اللاتينية ٦٢
غين – تعزيز قدرة البرلمانات في أفريقيا على تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ٦٥
تذييل – قائمة بالمشاريع المقترح تمويلها من حساب التنمية خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ..... ٦٧

استعراض عام

٣٤-١ عملا باقتراح الأمين العام الوارد في تقريره المعنون ''تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح'' (A/51/950) قررت الجمعية العامة في قرارها ٥٢/١٢ باء المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، في جملة أمور، أن تنشئ حسابا للتنمية في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وفي قرارها ٥٢/٢٢١ ألف المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وافقت الجمعية العامة على اعتماد قدره ٠٠٠ ٠٦٥ ١٣ دولار لحساب التنمية في إطار الباب ٣٤ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

٣٤-٢ ووفقا لقرار الجمعية العامة ٥٢/٢٣٥ المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، الذي طلبت فيه الجمعية تقريرا مفصّلا عن استدامة حساب التنمية، وطرائق تنفيذه، والأغراض المحددة لاستخدام الموارد وما يتصل بذلك من معايير الأداء، قدم الأمين العام تقريرا عن طرائق تشغيل حساب التنمية (A/53/945). وبعد أن نظرت الجمعية العامة في ذلك التقرير وفي تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة (A/53/7/Add.12)، قررت الجمعية، في قرارها ٥٤/١٥ المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، في جملة أمور، إنشاء حساب خاص متعدد السنوات للأنشطة الإنمائية التكميلية استنادا إلى برامج الخطة متوسطة الأجل المعتمدة.

٣٤-٣ وفي قرار الجمعية العامة ٥٤/٢٥٠ ألف المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وافقت الجمعية العامة على اعتماد قدره ٠٠٠ ٠٦٥ ١٣ دولار لحساب التنمية في إطار الباب ٣٣ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وفي فترات السنتين الثلاث الماضية (١٩٩٨-١٩٩٩ و ٢٠٠٠-٢٠٠١ و ٢٠٠٢-٢٠٠٣)، اعتمدت الجمعية العامة ٤٣ مشروعا للتمويل عن طريق حساب التنمية.

٣٤-٤ وتصل الموارد اللازمة لحساب التنمية في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى ٠٠٠ ٠٦٥ ١٣ دولار وهو المستوى ذاته المحدد للفترات الثلاث الأخرى. وتستند المقترحات المفصلة بشأن استخدام هذا المبلغ في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى الترتيبات المتعلقة بإجراءات وعملية استخدام حساب التنمية التي وافقت عليها الجمعية العامة في قراراتها ٥٣/٢٢٠ ألف و ٥٣/٢٢٠ باء و ٥٤/١٥ و ٥٤/٢٤٩ و ٥٦/٢٣٧.

الاحتياجات من الموارد حسب العنصر

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الميزانية العادية

العنصر	نفقات ٢٠٠٢-٢٠٠٣	اعتمادات ٢٠٠٤-٢٠٠٥	النمو في الموارد المبلغ	النمو في الموارد النسبة المئوية	المجموع قبل إعادة تقدير التكاليف	فرق إعادة تقدير التكاليف	تقديرات ٢٠٠٦-٢٠٠٧
حساب التنمية	١٣ ٠٦٥,٠	١٣ ٠٦٥,٠	–	–	١٣ ٠٦٥,٠	–	١٣ ٠٦٥,٠
المجموع	**١٣ ٠٦٥,٠**	**١٣ ٠٦٥,٠**	**–**	**–**	**١٣ ٠٦٥,٠**	**–**	**١٣ ٠٦٥,٠**

٣٤-٥ ويوفر حساب التنمية وسيلة مشتركة لأعمال التعاون التقني للكيانات التابعة للجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية (انظر http://www.un.org/esa/coordnation/ecesa/ecesa.htm)، التي تنجز من خلال مشاريع فردية متعددة السنوات ذات أوجه تركيز إقليمية ودون إقليمية. وتؤكد المشاريع على استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال لإدارة المعارف، ونشر خبرة الممارسين المحليين، بما في ذلك في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، واستكشاف وإنشاء شراكات فيما بين أصحاب المصلحة.

٣٤-٦ ويموّل حساب التنمية مشاريع التعاون التقني، لصالح بلدان نامية متعددة، في المجالات البرنامجية ذات الأولوية تحت مسؤولية الكيانات المنفذة المعنية (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وجميع اللجان الإقليمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وموئل الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل))، ولا سيما من ناحية علاقتها بتعزيز الأهداف الواردة في إعلان الألفية وفي نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى والاتفاقات الدولية منذ عام ١٩٩٢. ويشجع حساب التنمية الجهود التعاونية بين إدارة الأمم المتحدة وكياناتها المختلفة في تنفيذ الأنشطة المبتكرة الشاملة لمختلف القطاعات التي تعتمد على الموارد التقنية والبشرية وغير ذلك من الموارد المتاحة في البلدان النامية.

٣٤-٧ ويفيد حساب التنمية في تعزيز أهداف الأمم المتحدة عموما، من الناحية الفنية وكذلك من الناحية الإدارية، من حيث أنه:

(أ) يكمل تمويل البرنامج العادي للتعاون التقني وبذلك يسمح للكيانات المنفذة بإحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية الرئيسية التي تقوم عليها أعمال المنظمة برمتها؛

(ب) يشجع المشاريع التعاونية المتعددة الكيانات وبالتالي يسهل اتباع نهج أكثر منهجية ويوفر تكامل الإجراءات فيما بين الكيانات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة في السعي إلى تحقيق الأهداف المشتركة؛

(ج) يسمح للكيانات المعنية بالعمل بتعمق أكبر وفي إطار زمني أطول، والتصرف بشكل يتسم بقدر أكبر من الحياد عما هو ممكن في أغلب الأحيان مع المشاريع التي تعتمد على التمويل الخارج عن الميزانية من المانحين؛

(د) يمكن أن يستعمل بالاقتران مع أنشطة أخرى تموّل من الميزانية العادية، ومن خارج الميزانية، وأنشطة التعاون التقني، لخلق أوجه تآزر إيجابية، وزيادة الكفاءة والفعالية عموما، ومضاعفة أثر مجموعة الصناديق الصغيرة نسبيا؛

(هـ) يحقق نتائج إيجابية ملموسة، على النحو الذي تؤكده الاستعراضات المواضيعية المنفذة حتى تاريخه.

٣٤-٨ وتركِّز المشاريع المقترحة للشريحة الخامسة من الحساب، ويبلغ عددها ٢٤ مشروعا، على دعم التقدم المحرز فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، من خلال إدارة المعارف، ونشرها، والشراكات. وتنبع المقترحات من الكيانات التابعة للجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وعددها ١٠ كيانات، والتي تعمل كشريكة في كثير من الأحيان مع غيرها من الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والوطنية. وهذه المشاريع اختيرت من مجموعة أكبر من المشاريع المقترحة، في ضوء إمكانية تنفيذها والتزامها بالمعايير المحددة من جانب الجمعية، ومع أخذ القدرة التنفيذية للكيان المعني في الاعتبار، وكذلك الحاجة إلى توزيع جغرافي متوازن للمشاريع. ووفقا للمعايير التي حددتها الجمعية العامة في قرارها ٥٣/٢٢٠، يتوقع لمشاريع حساب التنمية ما يلي:

(أ) تؤدي إلى مبادرات ثابتة تتضمن مقومات الاستمرار الذاتي لتنمية بناء القدرات الوطنية، بحيث يكون لها أثر يمكن قياسه على الصعيد الميداني، وحبذا لو كان لها آثار مضاعِفة؛

(ب) أن تكون مبتكرة وتستفيد من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة المعارف ونشر الخبرة على الصعد دون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛

(ج) تستفيد من الموارد التقنية والبشرية وغيرها من الموارد المتاحة في البلدان النامية، بما في ذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والاعتماد على نحو فعال على المعارف والمهارات والقدرات القائمة في الأمم المتحدة والكيانات المنفذة المعنية؛

(د) أن تخلق أوجه تآزر مع الأنشطة الإنمائية الأخرى، وتستفيد من الشراكات مع أصحاب المصلحة غير المنتمين إلى الأمم المتحدة.

٣٤-٩ ولكي يتسنى تفادي الازدواج وضمان ترابط البرامج، ولتحقيق استعمال الموارد الشحيحة على الوجه الأمثل، جرى تنسيق إعداد مقترحات المشاريع فيما بين عدد من الكيانات المهتمة، واستعرضت المشاريع المقترحة وأقرت من جانب اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية في اجتماعها في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

٣٤-١٠ ويستعمل حساب التنمية دورة مشاريعية من ثلاث مراحل، تبدأ بالتصميم الأولي للمشروع، يليه تنفيذ المشروع، وتكتمل بالتقييم والإقفال. ومؤخرا، استخدم نهج الإطار المنطقي بشكل ثابت في تصميم أنشطة الحساب ورصدها وتقييمها. وبعد موافقة الجمعية العامة على الورقات المفاهيمية الواردة في هذا الباب من الميزانية، ستقوم الكيانات المنفذة بإعداد وثائق مشاريعية تفصيلية تستند إلى مزيد من المشاورات مع أصحاب المصلحة (الشركاء المنفذين والمجموعات المستهدفة) وتقدم تحليلا أكثر شمولا للمسائل وللاحتياجات التي ينطوي عليها الأمر إلى وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الذي هو مدير البرامج المتعلقة بحساب التنمية، بصفته منظم اجتماعات اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ليقوم باستعراضه وإقراره.

٣٤-١١ ويشترط على الكيانات المنفذة أن تقدم تقارير سنوية عن التقدم المحرز إلى مدير البرنامج. وتفيد هذه التقارير كأساس لرصد التقدم المحرز وإعداد التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة. ثم تستخلص بعد ذلك الدروس المستفادة ويجري تقاسمها مع الكيانات المنفذة. وقد يقرر مدير البرامج المتعلقة بحساب التنمية أن يجري مزيدا من الدراسة لحالة التنفيذ بالاضطلاع باستعراضات منتقاة حالما ومتى اقتضى الأمر.

٣٤-١٢ وقد أوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الفقرة ٣٣ من تقريرها A/58/7/Add.5، بأن يُدرج الأمين العام معلومات عن تنفيذ المشاريع الممولة من حساب التنمية في ميزانيته البرنامجية المقترحة، وبذلك يستبعد الحاجة إلى تقديم تقرير منفصل. والتركيز الرئيسي للتقارير المرحلية الواردة فيها هو على البيانات المالية. ويمكن الاطلاع على معلومات تفصيلية عن التقدم المحرز والاستعراضات المواضيعية والدروس المستفادة على موقع حساب التنمية على الإنترنت (www.un.org/esa/devccount/progress/htm) الذي يجري استكماله بشكل منتظم.

المرفق

المشاريع المقترحة تمويلها من حساب التنمية خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

ألف - التعاون الأقاليمي بشأن قياس القطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (٨٠٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١ - يمثِّل القطاع غير الرسمي عنصرا أساسيا للهيكل الاقتصادي لكثير من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وفي هذه البلدان، تكون المؤسسات التجارية في القطاع غير الرسمي مصدرا هاما للعمالة ولفرص الحصول على الدخل لا في المناطق الريفية فحسب بل أيضا في المناطق الحضرية. ومن الناحية الأخرى يكون دخل الأفراد المشتغلين في القطاع غير الرسمي ونوعية عملهم أقل كثيرا بصفة عامة من العاملين في القطاع الرسمي. وبالرغم من أهمية القطاع الرسمي والعمالة غير الرسمية فإن تغطية الإحصاءات الرسمية لهما سيئة، إن وجدت. بل إن المعلومات المتاحة عن مساهمة القطاع غير الرسمي في النمو الاقتصادي تقل عن ذلك. وأخيرا وليس آخرا، فالبيانات القليلة المتاحة ليست قابلة للمقارنة بشكل تام على الصعيد الدولي، وقد جُمعت في معظمها بشكل مخصص لا بشكل منتظم، مما يعيق بناء سلاسل زمنية وإخضاعها للتحليل المقارن وكذلك إجراء التحليل المشترك بين البلدان. ومن بين نتائج الافتقار إلى بيانات عن الأنشطة غير الرسمية في الإحصاءات الرسمية لكل من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وجود أرقام محرفة بالنسبة للاقتصاد الحقيقي، من قبيل انخفاض معدلات مشاركة الإناث بشكل غير معقول، ونقص كبير في تحديد قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وميل إلى الإفراط في تقدير نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني الرسمي. ويؤدي الافتقار إلى البيانات بشأن القطاع غير الرسمي والأنشطة الاقتصادية للقطاع غير الرسمي إلى تعقيد التخطيط الاقتصادي، على الصعيدين الوطني والدولي، فضلا عن تعقيد تصميم ورصد وتقييم البرامج والسياسات الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، والقضاء على عمالة الأطفال، وخلق فرص العمل، وتخفيض الفقر. والمشروع يعالج جميع نواحي المسائل المحيطة بقياس القطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية والمحاولات التي تهدف إلى وضع هذه البيانات الجديدة في إطار يشمل الاقتصاد ككل. ومن المتوقع أن يسهل عنصر الدعوة توفير الأموال بشكل منتظم للأنشطة الإحصائية المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي ويؤدي إلى تحسين دائم يتميز بالتغطية الذاتية للنفقات للنظم الإحصائية القومية، والمكاتب الإحصائية الوطنية؛ ويسعى عنصرا جمع البيانات ونشر البيانات إلى خلق كتلة حرجة من البلدان التي تقوم بشكل منتظم بجمع ونشر الإحصاءات بشأن القطاع غير الرسمي، والعمالة غير الرسمية وتدمج هذه التقديرات

في مجموعة حساباتها القومية. وسيكون أهم المستفيدين من المشروع هم مقررو السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمسؤولون الإحصائيون في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

٢ - وستقوم بتنفيذ المشروع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وكذلك في شراكة مع منظمة العمل الدولية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وشبكة ''المرأة في الاقتصاد غير الرسمي: العولمة والتنظيم''، وفريق دلهي، ورابطة النساء المشتغلات بالأعمال الحرة. وسيساهم المشروع في تحسين إدارة المعارف من خلال إنتاج مواد تدريبية وجمع أفضل الممارسات التي يمكن أن تستفيد منها مجموعة أكبر من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية غير المشتركة مباشرة في أنشطة المشروع.

هدف المنظمة: تحسين البيانات المتعلقة بالقطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية لتعزيز السياسات الاجتماعية القائمة على الأدلة على الصعيدين الوطني والدولي	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
العلاقة بالخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ والأهداف الإنمائية للألفية: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ البرنامج الفرعي ٢ (الإحصاءات)؛ اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، البرنامج الفرعي ٦ (السكان والتنمية)؛ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، البرنامج الفرعي ٦ (الإحصاءات المقارنة المتعلقة بتحسين التخطيط وصنع القرار)؛ الهدفان الإنمائيان الدوليان ١ و ٣.	المساعدة المؤقتة العامة	١٦,٠
	الاستشاريون	١٣٣,٠
	السفر	٤٧,٠
	الخدمات التعاقدية	٢٥٠,٠
	مصاريف التشغيل	١٠,٠
	حلقات العمل/التدريب	٣٤٤,٠
	المجموع	**٨٠٠,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة الوعي فيما بين المكاتب الإحصائية الوطنية وغيرها من الوكالات الحكومية للبلدان المشاركة بأهمية جمع ونشر البيانات المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي وتجميع تقديرات شاملة للناتج المحلي الإجمالي وتطبيقها على تحليل السياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية	(أ) '١' زيادة عدد المكاتب الإحصائية الوطنية التي تدرج جمع الإحصاءات عن الاقتصاد غير الرسمي بشكل منتظم في برنامج عملها كسمة لا تنفصم عن نظامها الإحصائي '٢' زيادة عدد المكاتب الإحصائية الوطنية التي تشمل تقديراتها للناتج المحلي الإجمالي أنشطة القطاع غير الرسمي '٣' زيادة عدد البلدان التي تشير إلى تقديرات القطاع غير الرسمي وعمالة القطاع غير الرسمي في تقارير سياساتها وتخطيطها

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(ب) تحسين القدرة التقنية في المكاتب الإحصائية الوطنية للبلدان المشاركة على جمع وتصنيف وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي بشكل يتمشى مع المعايير المنهجية الدولية، وتصنيف تقديرات شاملة للناتج المحلي الإجمالي	(ب) زيادة عدد المكاتب الإحصائية الوطنية التي تقوم بشكل منتظم بنشر بيانات عن العمالة في الاقتصاد غير الرسمي وعن مساهمة القطاع غير الرسمي في مجموع الناتج المحلي الإجمالي

الأنشطة الرئيسية

٣ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) عقد ١٢ حلقة عمل وطنية وحلقة عمل واحدة دون إقليمية في مجال الدعوة لتعزيز فهم مستعملي البيانات الرئيسيين لتنفيذ برنامج العمل الإحصائي للمكاتب الإحصائية الوطنية وتنمية شراكات المانحين؛

(ب) توفير أربعة دورات تدريبية دون إقليمية عن قياس القطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية، وثلاثة دورات تدريبية دون إقليمية عن تنفيذ أفضل الممارسات والمنهجيات القائمة على الإجراءات والبروتوكولات الموحدة التي جرى وضعها بتحسين الدراسة الاستقصائية القائمة لقوة العمل والدراسة الاستقصائية المختلطة للأسر المعيشية - المؤسسات التجارية؛

(ج) تنظيم اختبارات ميدانية لاستبيان منقح للدراسة الاستقصائية لقوة العمل في بلدان المنطقة؛

(د) إنشاء إطار لتقاسم البيانات بالنسبة لنتائج الدراسة الاستقصائية لكي يتسنى إنشاء قواعد بيانات موحدة ومتوافقة في كل بلد مشارك يجري وصلها بقواعد البيانات الموجودة في منظمة العمل الدولية (بشأن العمالة والبطالة)؛ ونشر التقارير التحليلية عن الاقتصاد غير الرسمي في بلدان المشروع؛

(هـ) الاضطلاع ببعثات استشارية لتقديم المساعدة للمكاتب الإحصائية الوطنية للبلدان المشاركة في تنفيذ أنشطة المشروع؛

(و) عقد حلقة عمل أقاليمية ختامية لمكاتب إحصائية وطنية منتقاة، فضلا عن المنظمات الشريكة.

باء – التعاون الأقاليمي لتعزيز الإدماج الاجتماعي، والمساواة بين الجنسين، وتعزيز الصحة في عملية الأهداف الإنمائية للألفية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومع مدخلات من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا (٠٠٠ ٨٥٥ دولار)

معلومات أساسية

٤ – تؤثر مجموعة كبيرة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المختلفة في الصحة، والمساواة بين الجنسين، ومشاركة الفئات الضعيفة اجتماعيا في المجتمع. وتحتاج الأهداف الإنمائية للألفية إلى تكميلها بإنجازات مستهدفة ومؤشرات تتجلى فيها بدرجة أكبر المسائل الخاصة بكل منطقة والاتجاهات الناشئة المتعلقة بهذه الفئات. وتحتاج الفئات الضعيفة اجتماعيا إلى أن تدمج بشكل أكمل في عملية تنمية القطاعات الرئيسية للمجتمع. والأهداف الإنمائية للألفية لا تعالج بدرجة ملائمة شواغل النساء الضعيفات، والمسنين والشباب المعرضين لخطر الأمراض غير المعدية.

٥ – أما البيانات المتعلقة بالاستبعاد الاجتماعي وبعده الجنساني في بعض البلدان النامية والأثر المترتب عليه في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فهي شحيحة أو ذات نوعية متغيرة. وبينما تعمل اللجان الإقليمية مع البلدان الأعضاء بشأن الأهداف الإنمائية للألفية؛ فإن التقدم الذي تحرزه فيما يتعلق بالأهداف المختلفة، يتفاوت بدرجة كبيرة. فاللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على سبيل المثال وضعت غايات ومؤشرات إضافية للأهداف الإنمائية للألفية. وأخذت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من تجربة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للعمل على تعزيز قدرتها في مجال السياسات العامة بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ضوء هذه التجربة، اتفقت اللجان الإقليمية على أنه ثمة قيمة كبيرة في بناء شبكة أقاليمية لإدارة المعارف الخاصة بكل منطقة فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، مع التركيز على وضع غايات ومؤشرات إضافية لتعزيز السياسات والبرامج مع إيلاء اهتمام خاص للفئات المستبعدة والفئات الضعيفة من الناحية الاجتماعية.

٦ – ويركز هذا المشروع على زيادة قدرة كبار المسؤولين الحكوميين في المناطق الخمس على تحديد الثغرات والعقبات بالنسبة لتحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا بشأن الصحة، والمساواة بين الجنسين، والسكان، والتنمية، والفئات الضعيفة من الناحية الاجتماعية. وستقوم بتنفيذ المشروع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

هدف المنظمة: زيادة قدرة الحكومات في المناطق الخمس على تعزيز الإدماج الاجتماعي للفئات الضعيفة، والمساواة بين الجنسين، والأبعاد الصحية في الخطط الإنمائية الوطنية	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
العلاقة بالخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ والأهداف الإنمائية للألفية: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، البرنامج الفرعي ٨ (التنمية الاجتماعية)؛ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، البرنامج الفرعي ١ (تسهيل التحليل الاقتصادي وتحليل السياسات الاجتماعية)؛ اللجنة الاقتصادية لأوروبا، البرنامج الفرعي ٤ (التحليل الاقتصادي)؛ اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، البرنامج الفرعي ٤ (التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية)؛ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، البرنامج الفرعي ٢ (السياسات الاجتماعية المتكاملة)؛ الأهداف الإنمائية للألفية ١، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨.	المساعدة المؤقتة العامة ٦٠,٠ الاستشاريون ١٤٧,٠ أفرقة الخبراء ٧٥,٠ السفر ٦٣,٠ الخدمات التعاقدية ٣٤٥,٠ مصاريف التشغيل ٧٥,٠ حلقات العمل ٩٠,٠ **المجموع** **٨٥٥,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تحديد و/أو وضع عدد أكبر من الغايات والمؤشرات الخاصة بكل منطقة والمتعلقة بالصحة، والمساواة بين الجنسين، والسكان، والتنمية، والفئات الضعيفة من الناحية الاجتماعية، مما يسهل صياغة استراتيجيات إنمائية أكثر شمولا في سياق وروح الأهداف الإنمائية للألفية	(أ) وضع الغايات والمؤشرات المتعلقة بالصحة، والمساواة بين الجنسين، والسكان، والتنمية، والفئات الضعيفة من الناحية الاجتماعية وتوقيتها مع عملية الأهداف الإنمائية للألفية وربطها بالأطر الوطنية والإقليمية للتخطيط
(ب) إقامة أساس أقوى لإدارة المعارف في المناطق الخمس من خلال تقاسم المعلومات والبيانات وجمعها وتحليلها من أجل تحديد أو وضع غايات ومؤشرات إضافية خاصة بكل منطقة للأهداف الإنمائية الدولية	(ب) إنشاء شبكة من المحاور الوطنية للمعارف المتعلقة بالأهداف الإنمائية الدولية تضطلع ببحوث سياساتية المنحى عن غايات ومؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بكل منطقة وتحليلها وتنميتها

الأنشطة الرئيسية

٧ - الأنشطة الرئيسية للمشروع ستشمل ما يلي:

(أ) توفير المساعدة التقنية لوضع وتعزيز المؤسسات الإقليمية بوصفها محاور للمعارف المتعلقة بالأهداف الإنمائية الدولية تركز على وضع غايات ومؤشرات تكميلية للفئات المستبعدة والفئات الضعيفة؛ الاضطلاع ببحوث وتحاليل لسياسات الأهداف الإنمائية الدولية المتعلقة بهذه الفئات؛ إقامة شبكة أقاليمية لإدارة المعارف وتنمية الشراكات؛ استعمال التكنولوجيا الإلكترونية لدعم عمليات التبادل فيما بين البلدان وفيما بين المناطق من خلال قاعدة بيانات (يجري إنشاؤها في كل مؤسسة)، والتي

يمكن أن تفيد في وضع الأدوات اللازمة للدعوة إلى السياسات العامة وذلك من أجل تشجيع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع التأكيد بشكل خاص على الفئات الضعيفة اجتماعيا؛

(ب) تنظيم منتديات للحوار فيما بين مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة المختلفين وذلك بشأن التقدم المحرز بالنسبة للقضايا المشار إليها في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه؛

(ج) جمع تحاليل الحالة، ونتائج المنتديات التي نظمت، والآراء التي أعربت عنها المجموعات المختلفة لأصحاب المصلحة، والمعلومات المتعلقة بالتقدم المحرز بشأن الأولويات والولايات الإقليمية بالنسبة للمسائل المتعلقة بالعوامل الإنمائية المحددة للصحة، والمساواة بين الجنسين، والإدماج الاجتماعي في المناطق الخمس؛

(د) تنظيم حلقتي عمل، والاضطلاع بتبادل أقاليمي للخبرات فيما بين المناطق الشريكة الخمس في عملية الأهداف الإنمائية للألفية، لتسهيل تقاسم الخبرات والدروس المستفادة.

جيم - شبكات للمعارف من خلال توفير نقاط للوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمجتمعات المحلية المحرومة

جميع اللجان الإقليمية بقيادة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (٩٧٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٨ - الوصول إلى تطبيقات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتقاسم المعارف بشكل منظم في المجتمعات المحلية والمناطق الريفية المحرومة هو إما أمر لا وجود له أو أنه محدود جدا. وما زال وصول الأفراد أو الأسر المعيشية بعيدا عن متناول اليد في الغالبية العظمى من المجتمعات المحلية الريفية والمحرومة، وعلى وجه الخصوص بالنسبة للمرأة. وقد أنشئت نقاط وصول مجتمعية في مواقع مختلفة حول العالم، تحت مسميات مختلفة من قبيل مراكز الاتصال من بعد، ومراكز الاتصالات المتعددة الأغراض؛ وفي بعض الحالات أحدثت هذه المرافق ثورة في المجتمعات المحلية لخلق فرص جديدة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية (على سبيل المثال من خلال إنشاء المؤسسات التجارية الصغيرة جدا المحلية، وتحسين الوصول إلى الأسواق بالنسبة للمنتجات المحلية، وقدرات التعلم الإلكترونية). وعلى ذلك، ينظر إلى نقاط الوصول المجتمعية على أنها أدوات فعالة بالنسبة للتكاليف في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية - الاقتصادية حيث يكون لنشر المعلومات والوصول إليها أهمية كبيرة.

٩ - ويمكن لنقاط الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تعمل كوسائل لإطلاق الخدمات المختلفة لتمكين المجتمعات المحلية المحرومة من خلال نشر وتقاسم المعلومات والمعارف. وقد تشمل هذه الخدمات التدريب غير الرسمي القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتطبيقات الخاصة في مجالات من قبيل

الصحة الإلكترونية، والأعمال التجارية الإلكترونية، والحكومة الإلكترونية، والتعلم الإلكتروني. ويحتاج الأمر إلى تصميم نقاط الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتشكل نقاط التقاء لشبكة معارف. وينبغي لنقاط الوصول أن تعمل كمحاور إنمائية لتبادل المعلومات المتصلة بالأعمال التجارية والتسويق. وسيساهم المشروع في تطوير نقاط الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتصبح محطات معارفية تربط المجتمعات المحلية المحرومة في مختلف مناطق العالم، وفي زيادة فهم احتياجات المعلومات اللازمة للتنمية الريفية المستدامة.

١٠ - واللجان الإقليمية في موضع جيد يسمح لها بالمساعدة في تركيز الدعم اللازم لنقاط الوصول إلى خدمات وتطبيقات محددة تتعلق بالاحتياجات المحلية، والربط بينها في شبكات المعارف القائمة، وتحقيق استعمال الموارد على الوجه الأمثل. واللجان الإقليمية على علم أيضا باحتياجات المعلومات اللازمة لتعزيز التنمية الريفية الناجحة وخلق قاعدة لتنظيم المشاريع في المجتمعات المحلية الريفية. وستعمل اللجان الإقليمية جنبا إلى جنب مع مؤسسات تشغيل الإنترنت والشبكات في القطاع الخاص في فرادى البلدان المضيفة لتحديد إمكانية دعم الشبكات الريفية القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وطرائق تشغيلها على الوجه الأمثل (في القطاع العام أو الخاص أو الاثنين معا) وتكاليفها، وذلك فيما يتعلق بالمجتمعات المحلية الريفية. ويمكن ضمان إمكانية الدعم من خلال اشتراك أصحاب المصلحة (بما في ذلك مؤسسات القطاع الخاص)، والسلطات/ الحكومات المركزية والمحلية، والمجتمعات المحلية الريفية، ومنظمي المشاريع، والمنظمات غير الحكومية.

١١ - ويهدف المشروع إلى تحقيق الغايات المبينة في خطة العمل المعتمدة في المرحلة الأولى من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات المعقود في جنيف في عام ٢٠٠٣. وعلى وجه التحديد، يمكنه توفير نماذج ومنافع أولية مستدامة، وبناء شبكة أقاليمية واسعة من نقاط الوصول المجتمعية بحلول عام ٢٠١٥.

هدف المنظمة: تعزيز قدرة المجتمعات المحلية الفقيرة والمحرومة، ولا سيما النساء، فيما يتعلق بالوصول إلى المعلومات المتعلقة بالأعمال التجارية، وخدمات المعلومات الزراعية، وما يتصل بها من معارف محلية من خلال تشجيع إنشاء شبكة لمبادرات نقاط الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
	المساعدة المؤقتة العامة	١٢٠,٠
	الاستشاريون	١٢٠,٠
	السفر	٧٥,٠
العلاقة بالخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ والأهداف الإنمائية للألفية: الهدف ٣ من تلك الأهداف	الخدمات التعاقدية	٣١٠,٠
	مصاريف التشغيل	٣٠,٠
	حلقات العمل	٣١٥,٠
	المجموع	**٩٧٠,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة فهم أثر نقاط الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجتمعات المحلية الريفية وتنمية الأعمال التجارية وإمكانية دعمها، وسبل زيادة قيمتها بإنشاء شبكات للمعارف	(أ) '١' عدد النماذج الناجحة التي جرى تحديدها لنقاط الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يمكن دعمها '٢' عدد الخدمات/المنتجات المبتكرة المحددة، وقواعد البيانات الخاصة بالمعلومات اللازمة لزيادة قيمة نقاط الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإنشاء شبكات المعارف
(ب) تعزيز قدرة الحكومات في البلدان النامية على تشجيع وتنفيذ نقاط وصول وشبكات للمعارف فعالة ويمكن دعمها وتهدف إلى خدمة المجتمعات المحلية المحرومة	(ب) '١' عدد البلدان والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية المحرومة المعزولة التي تعتمد سياسات وخطط عمل لتنفيذ شبكات المعارف من خلال نقاط الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المخصصة للمجتمعات المحلية المحرومة '٢' عدد شبكات المعارف التجريبية التي جرى إطلاقها والقائمة على نقاط الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المخصصة للمجتمعات المحلية المحرومة

الأنشطة الرئيسية

١٢- ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) إجراء مقابلات إقليمية تهدف إلى جمع بيانات عن الاحتياجات من المعلومات وحالة نقاط الوصول المجتمعية إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة، وجمع الممارسات وحشد الموارد؛

(ب) عقد حلقات عمل في مجالات منتقاة (مثل الزراعة، والأعمال التجارية، والتعلم، والصحة)، يبلغ عددها من ثلاث إلى خمس لكل منطقة، لتعزيز الحوار بشأن السياسات العامة على الصعيد الإقليمي بشأن بناء شبكات المعارف فيما بين أصحاب المصلحة في شبكات المعارف الريفية التي تستند إلى نقاط الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبناء القدرات والنهج والأدوات الضرورية لإنشاء وإدارة نقاط الوصول/المراكز الإلكترونية التجريبية المعارفية المنحى في المجتمعات المحلية الريفية المعزولة؛

(ج) إيجاد مرافق وأدوات وخدمات لإدارة المعارف ونشرها بما في ذلك تصميم وتنفيذ شبكات معارف تجريبية عاملة وإنشاء موقع عالمي على الإنترنت ومرفق للموارد المتعلقة بنقاط الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الموجودة في المجتمعات المحلية؛ وتدريب مديري المؤسسات التجارية الريفية

على توفير الدعم المالي والأعمال التجارية الإلكترونية؛ وتوفير الخدمات الاستشارية من جانب اللجان الإقليمية بشأن المعلومات المتعلقة بفرص الأعمال التجارية، وأسعار السلع الزراعية (الوطنية والمحلية)، والإمكانيات المتوفرة بالنسبة للتجارة (المحلية والتصديرية)؛

(د) تنظيم المنتديات الإقليمية لأصحاب المصلحة لإطلاق شبكات إدارة المعارف للمجتمعات المحلية الريفية؛

(هـ) الاضطلاع ببعثات استشارية إلى البلدان الأعضاء لدعم الأنشطة التي ورد ذكرها أعلاه.

دال – برنامج تحالف الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص لبناء القدرات في إنشاء الهيكل الأساسي وتوفير الخدمات الأساسية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (٦١٥ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١٣ – أدى نمو شراكات القطاع العام – القطاع الخاص في جميع أنحاء العالم في كثير من البلدان إلى زيادة توفر الموارد وكفاءة الخدمات العامة وإمكانية دعمها في ميادين النقل والطاقة والمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية والصحة والتعليم.

١٤ – وتتجلى أهمية مفهوم شراكات القطاع العام – القطاع الخاص في نتائج مؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ومبادرات الأمم المتحدة من قبيل الاتفاق العالمي.

١٥ – ويعمل القطاع الخاص والحكومات جنبا إلى جنب بشكل متزايد بشأن المشاريع التي تحسن بشكل ملحوظ من وضع الفئات الفقيرة والضعيفة والسريعة التأثر في المجتمع. ومع ذلك، لم يكن نهج شراكات القطاع العام – القطاع الخاص ناجحا على الدوام وسيكون فهم أسباب ''فشل الشراكات'' مفيدا في تحديد شكل الجهود المقبلة. وغالبا ما تكون المعارف والمهارات اللازمة لوضع وتنفيذ مشاريع شراكات القطاع العام – القطاع الخاص غير متوفرة في القطاع العام كما يكون القطاع الخاص في كثير من الأحيان غير مدرك لإمكانات العلاقة المتمثلة في شراكات القطاع العام – القطاع الخاص.

١٦ – ومن الوسائل التي ما فتئت تستعمل لبناء المعارف والمهارات اللازمة لتطوير طريقة شراكات القطاع العام – القطاع الخاص هي إنشاء برامج مكرسة لشراكات القطاع العام – القطاع الخاص. وقد أقيمت هذه البرامج بالفعل في عدد من بلدان أوروبا وآسيا. وفي هذا الخصوص، يمكن للجان الإقليمية أن تؤدي دورا فعالا في تسجيل تقاسم التجارب الناتجة من هذه البلدان.

١٧ – وستقوم بتنفيذ المشروع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا، وسيركز المشروع على بلدان منتقاة في جميع المناطق الثلاث. وسيعتمد

على الخبرة والمؤسسات والترتيبات المتوفرة في اللجان الإقليمية المتعاونة الثلاث وغيرها من كيانات الأمم المتحدة (من قبيل برنامج شراكات القطاع العام – القطاع الخاص للبيئة الحضرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، مستفيدا بذلك من أوجه تآزر كبيرة في إقامة شراكات القطاع الخاص – القطاع العام.

هدف المنظمة: زيادة قدرة الحكومات على تعزيز وبناء وتشغيل وإدارة مشاريع شراكات القطاع العام – القطاع الخاص لأغراض إنشاء الهيكل الأساسي وتوفير الخدمات الأساسية.	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		
العلاقة بين الخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ والأهداف الإنمائية للألفية: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، البرنامجان الفرعيان ١ (الفقر والتنمية) و ٥ (النقل والسياحة)؛ الأهداف ١ و ٧ و ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية.	المساعدة المؤقتة العامة	٥٧,٠	
	الاستشاريون	١١٤,٠	
	أفرقة الخبراء	٧٠,٠	
	السفر	٧٥,٠	
	الخدمات التعاقدية	١٠٠,٠	
	مصاريف التشييد	١٥,٠	
	حلقات العمل	١٨٤,٠	
	المجموع	**٦١٥,٠**	

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	**مؤشرات الإنجاز**
(أ) أنشئ تحالف عالمي لشراكات القطاع العام – القطاع الخاص لإقامة تعاون بين القطاع الخاص والحكومات	(أ) '١' جرى التوصل إلى اتفاق بين أصحاب المصلحة على إنشاء تحالف عالمي لشراكات القطاع العام – القطاع الخاص
	'٢' زيادة عدد الخدمات الاستشارية والأشخاص ذوي الخبرة الذين يوفرهم التحالف
(ب) قيام المؤسسات التدريبية والوحدات الخاصة لشراكات القطاع العام – القطاع الخاص بدعم بناء قدرات الموظفين العموميين (واشتراك فئات القطاع الخاص، من قبيل الغرف التجارية) في الاضطلاع بمشاريع شراكات القطاع العام – القطاع الخاص وإدارتها على الصعد المختلفة	(ب) '١' إجراء خمس دورات تدريبية على الأقل للموظفين العموميين، بما في ذلك إعداد الأدلة والمواد التدريبية من جانب المشروع
	'٢' قيام خمس وحدات على الأقل لشراكات القطاع العام – القطاع الخاص في الحكومات والوكالات المنفذة باستعمال الأدلة وغيرها من المواد المرجعية التي ينتجها المشروع
(ج) قدرة الحكومات على وضع خطط عمل واستراتيجيات للإدارة لزيادة تأهبها، وتحسين التنظيم والإدارة الاستراتيجية لبرامج شراكات القطاع العام – القطاع الخاص.	(ج) '١' اتخاذ ثلاثة بلدان على الأقل لمبادرات لإعداد خطط عمل

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
	’٢‘ قيام بلدين على الأقل ببدء إجراءات لوضع إطار للإدارة الاستراتيجية لمشاريعها/برامجها المتعلقة بشراكات القطاع العام – القطاع الخاص.
(د) أن تتوفر للحكومات، والقطاع الخاص، وغير ذلك من أصحاب المصلحة، إمكانية الوصول إلى معلومات مستكملة عن مشاريع شراكات القطاع العام – القطاع الخاص المحتملة، والممارسات والسياسات الجيدة، والتطورات الجديدة.	(د) ’١‘ استعمال أصحاب المصلحة لقواعد بيانات مشاريع شراكات القطاع العام – القطاع الخاص المحتملة. ’٢‘ وصول أصحاب المصلحة إلى المعلومات واستعمالهم لها لوضع/بدء مشاريع لشراكات القطاع العام – القطاع الخاص.

الأنشطة الرئيسية

١٨ – ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) إنشاء وتسهيل تحالف عالمي لشراكات القطاع العام – القطاع الخاص مما يوفر إطارا أقاليميا للخبرة الشاملة لمختلف القطاعات في البلدان المشاركة؛

(ب) تنظيم اجتماع أقاليمي، واجتماعات إقليمية فيما بين المسؤولين، وأعضاء تحالف شراكات القطاع العام – القطاع الخاص، والشبكات القائمة، والمؤسسات الوطنية، والقائمين بتسهيل شراكات القطاع العام – القطاع الخاص؛

(ج) تبادل الزيارات من جانب الخبراء، وكذلك الجولات الدراسية، وتوفير الزمالات؛

(د) وضع وتنفيذ أدلة ودورات، وقاعدة بيانات للممارسات الجيدة، وتعزيز الشبكات والشبكات الفرعية الإقليمية التي تستند إلى الإنترنت بشأن شراكات القطاع العام – القطاع الخاص؛

(هـ) توفير دعم تقني لوضع خطط عمل الإدارة الوطنية، واستراتيجيات تأهب لشراكات القطاع العام – القطاع الخاص، وإدارة برامج شراكات القطاع العام – القطاع الخاص؛

(و) عقد حلقات عمل لبناء القدرات في إقامة شراكات القطاع العام – القطاع الخاص، وإدارة برامج شراكات القطاع العام – القطاع الخاص؛

(ز) تنظيم ثلاثة اجتماعات إقليمية لوضع أدلة ودورات وطنية.

هاء – بناء القدرات في مجال دعم التكامل التجاري مع التأكيد على إدارة تدفق معلومات التكامل التجاري وتسهيل التجارة في آسيا الوسطى

اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والأونكتاد (٠٠٠ ٣٨٥ دولار)

معلومات أساسية

١٩ – التجارة الدولية وسيلة رئيسية للنمو الاقتصادي الوطني، والقضاء على الفقر، وتعزيز التعاون الإقليمي، ومساهمتها في الازدهار تؤدي إلى زيادة الاستقرار الاقتصادي. وقد قامت الدول المستقلة حديثا لآسيا الوسطى، خلال الفترة الانتقالية، بوضع سياسات وإجراءات ومعايير ووثائق متنوعة تتعلق بالتجارة مما خلق بشكل غير مقصود عوائق أمام التجارة والنمو. وهكذا أعيقت جهود كثيرة اضطلعت بها وكالات الأمم المتحدة والعناصر الفاعلة الإنمائية الدولية لدعم المبادرات الإقليمية المتعلقة بالتجارة. ومع ذلك فحتى إذا اتخذت تدابير لتعزيز السياسات التجارية الفعالة التي تهدف إلى زيادة التكامل دون الإقليمي فإن هذه البلدان سينقصها القدرة المطلوبة لتنفيذها. وثمة مشكلة ثانية هي الافتقار إلى نهج متكامل بشأن جمع وتقاسم المعلومات المتعلقة بالتجارة والنقل، التي هي في الصميم بالنسبة لتسهيل التجارة في سلاسل الإمداد الدولية. وثالثا فإن المشاكل السياسية غالبا ما تحجب أولويات التكامل الإقليمي، والتجارة التي تمارس بشكل يتسم بالكفاءة، وممرات النقل التي تتميز بإمكانات الربح. وعلاوة على ذلك فإن انضمام بعض البلدان إلى منظمة التجارة العالمية لم يؤد بعد إلى المنافع المتوقعة لأن معظم جيرانها التي تربطها بها أوثق الصلات التجارية لم تنضم إلى المنظومة.

٢٠ – وقد قامت اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مؤخرا بتنظيم عدد من اجتماعات أفرقة الخبراء التي ركزت على ا لمسائل المتعلقة بتسهيل التجارة في آسيا الوسطى. وقامت اللجنة الاقتصادية لأوروبا بدعم مشروع ممر النقل لأوروبا والقوقاز وآسيا للتوفيق بين الإجراءات التجارية، والذي أدى إلى إنشاء أفرقة عاملة وطنية. ومع ذلك لم تؤخذ في الاعتبار بشكل تام المعايير الدولية المتعلقة بالإجراءات التوثيقية، من قبيل مركز الأمم المتحدة لتسهيل التجارة، والأعمال التجارية الإلكترونية. وعلاوة على ذلك فبسبب قيود الموارد أوقفت اللجنة الاقتصادية لأوروبا مؤخرا دعمها لأنشطة المشروع المتعلقة بالإجراءات التجارية.

٢١ – وعلى ذلك، سيستجيب المشروع المقترح للحاجة الملحة إلى تسهيل التجارة، والتكامل دون الإقليمي. وسيسعى المشروع إلى تنفيذ مجموعة متناسقة من وثائق التجارة والنقل في المنطقة. وفي هذا السياق، سيقوم بدعم أهداف برنامج الأمم المتحدة الخاص لاقتصادات آسيا الوسطى، وستقوم بتنفيذه اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

هدف المنظمة: زيادة قدرة بلدان آسيا الوسطى على وضع سياسات إقليمية للتكامل التجاري وتسهيل التجارة، بحيث تزيد من قدرتها التنافسية في الأسواق الإقليمية والعالمية.	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
العلاقة بالخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ والأهداف الإنمائية للألفية: اللجنة الاقتصادية لأوروبا، البرنامج الفرعي ٦ (التجارة والتنمية)؛ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، البرنامج الفرعي ٤ (التجارة والاستثمار)؛ الهدفان ١ و ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية.	المساعدة المؤقتة العامة ٦,٠ الاستشاريون ٢٠١,٧ السفر ٥٣,٠ الخدمات التعاقدية ١٢٢,٣ مصاريف التشغيل ٢,٠ **المجموع ٣٨٥,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تحسين القدرة على صياغة السياسة المتعلقة بتكامل التجارة وتحريرها وتسهيلها، وتنفيذ اتفاقات التجارة الحرة وتحسين تدفقات المعلومات التجارية	(أ) عدد خطط العمل أو البرامج الوطنية والإقليمية الرامية إلى خفض الحواجز أمام التجارة وتحسين التكامل التجاري الإقليمي التي تتضمن توصيات عن السياسات العامة ناشئة من هذا المشروع أو من توصيات تسهيل التجارة، وأدوات الأعمال التجارية الإلكترونية، والمعايير والقواعد وأفضل الممارسات الدولية
(ب) تحسين القدرة المحلية على تنفيذ السياسة العامة في مجال التكامل التجاري الإقليمي ومعالجة الأدوات المبتكرة لتسهيل التجارة والإدارة المتكاملة لتدفقات المعلومات التجارية	(ب) عدد الهيئات الوطنية والإقليمية المشتركة في صياغة وتنفيذ السياسة العامة بشأن تنمية التجارة واستعمال المعايير والقواعد والمبادئ التوجيهية الدولية المتصلة بتسهيل التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية
(ج) زيادة قدرة الوكالات الحكومية والأعمال التجارية المحلية على تنفيذ المعايير الدولية المتعلقة بتسهيل التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية	(ج) عدد الوكالات الحكومية والأعمال التجارية المحلية المنفذة للمعايير الدولية من قبيل المعايير الواردة في دليل الأمم المتحدة لترتيب الوثائق التجارية، وقواعد الأمم المتحدة لتبادل البيانات الإلكترونية المتعلقة بالإدارة والتجارة والنقل ووثائق الأمم المتحدة أو التوصيات المعتمدة رسميا في الأمم المتحدة

الأنشطة الرئيسية

٢٢ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) صياغة وتعزيز توصيات بشأن السياسات العامة في مجال تحرير التجارة وتسهيلها والأعمال التجارية الإلكترونية؛ وتحديد الفرص والعوائق التجارية بين البلدان المستهدفة؛

(ب) عقد حلقة دراسية مدتها ثلاثة أيام لتقدير الاحتياجات وتسهيل تنسيق الأعمال بشأن المسائل المتصلة بالتجارة في البلدان المعنية؛

(ج) تنظيم دورات تدريبية وطنية عن المسائل المتعلقة بالسياسات العامة والتسهيل وحلقة دراسية واحدة ختامية تستند إلى نموذج محدد، وتأخذ في الاعتبار خصائص البلدان المشتركة باستعمال الأدوات التدريبية التي اختبرتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والأونكتاد؛

(د) توفير المساعدة التقنية للحكومات في مجالات تبسيط الإجراءات الرسمية المؤثرة في التجارة وتوفيقها وتحويلها إلى الطرق الآلية؛

(هـ) إقامة شبكة إقليمية لدعم الأنشطة المذكورة أعلاه، باستعمال الأفرقة القائمة لتسهيل التجارة وتحريرها، وهيئات تسهيل التجارة الوطنية، مع إنشاء مجتمع إيثيري من المستعملين للأدوات المبتكرة لتسهيل التجارة وتبادل المعلومات؛

(و) خلق مرفق دون إقليمي على الإنترنت يوفر وثائق التجارة والنقل، ووسيلة لنشر المعلومات التجارية.

واو - تعزيز القدرة الإحصائية لبلدان آسيا الوسطى على رصد التقدم المحرز فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية الدولية

اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالاشتراك مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (٠٠٠ ٣٨٥ دولار)

معلومات أساسية

٢٣ - لقد وضعت مؤشرات إحصائية لرصد تنفيذ الأهداف والغايات الواردة في إعلان الألفية. وتوفر وموثوقية البيانات اللازمة لتصنيف هذه المؤشرات ضروريان لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق تلك الأهداف والغايات.

٢٤ - تواجه بلدان آسيا الوسطى الخمسة، منذ استقلالها، مجموعة صعبة جدا من الظروف الاجتماعية - الاقتصادية التي تؤثر على قدرتها على القيام بشكل دوري بإنتاج المعلومات الإحصائية المطلوبة. وتوجد مشاكل خطيرة فيما يتعلق بتوفر البيانات، ودقتها، وتناسقها على الوقت لما يقرب أن يكون جميع المؤشرات المتعلقة بالأهداف الإنمائية الدولية. وبالرغم من أنه يجري حاليا بذل جهود كبيرة من جانب الإحصائيين الوطنيين، بالتعاون مع اللجنة الإحصائية المشتركة بين الدول لرابطة الدول المستقلة، ما زالت هناك حاجة لتعزيز القدرة الإحصائية.

٢٥ - وبالاعتماد على الدروس المستفادة من مشاريع بناء القدرات السابقة، ستزود بلدان آسيا الوسطى بأدوات ملموسة لتنفيذ منهجيات وتكنولوجيات جديدة تتعلق بالاحتياجات الإحصائية ومنهجية الدراسات الاستقصائية فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. ونتيجة للمشروع، ستنشأ شبكة من الخبراء الوطنيين في

المكاتب الإحصائية الوطنية، يعملون في شراكة مع بعضهم البعض ومع اللجنة الإحصائية المشتركة بين الحكومات لرابطة الدول المستقلة، لتوفير الخدمات الإحصائية المتعلقة بتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٦ - وسيركز المشروع على ثلاثة مجالات إحصائية حيث يوجد طلب كبير في آسيا الوسطى على رصد التقدم المحرز فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية الدولية: ظروف السكان والظروف الاجتماعية، والصحة، والتنمية الاقتصادية.

٢٧ - وسيقوم المشروع بدعم الأهداف العامة لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى. وقد أمكن الاضطلاع بتعزيز التعاون والتكامل على الصعيد دون الإقليمي في الاقتصاد العالمي وبعض أنشطة المشروع في إطار البرنامج الخاص (وسترتبط أذربيجان بالمشروع، بوصفها عضوا في البرنامج الخاص). وستقوم بتنفيذ المشروع الشعبة الإحصائية التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا، بالتعاون الوثيق مع الشعبة الإحصائية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والقسم الإحصائي التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع اللجنة الإحصائية المشتركة بين الدول لرابطة الدول المستقلة، وبالاشتراك مع بلدان أخرى في رابطة الدول المستقلة، وسيعتمد المشروع أيضا على الأعمال التي تضطلع بها في الوقت الحالي اللجنة الاقتصادية لأوروبا مع شركاء آخرين في المنطقة، بشأن تتبع التقدم المحرز فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية الدولية، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) (الشريك الرئيسي)، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

هدف المنظمة: تعزيز القدرة الإحصائية الوطنية لبلدان آسيا الوسطى على رصد التقدم الديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.		**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
العلاقة بالخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ والأهداف الإنمائية الدولية: اللجنة الاقتصادية لأوروبا، البرنامج الفرعي ٣ (الإحصاءات)؛ الأهداف ١ و ٤ و ٥ و ٧ من الأهداف الإنمائية الدولية.	الاستشاريون	٥٦,٠
	أفرقة العمل	٣٥,٠
	السفر	٦٨,٠
	حلقات العمل	٢٢٦,٠
	المجموع	**٣٨٥,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة قدرة بلدان آسيا الوسطى على تعزيز الخدمات الإحصائية اللازمة لتتبع التقدم المحرز فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك تنظيم التعداد السكاني المقبل باستعمال	(أ) '١' عدد بلدان آسيا الوسطى التي تقوم بتجديد إدارة تعداداتها السكانية المقبلة '٢' عدد البلدان المشاركة والمنشئة لمجموعات إحصائية وقواعد بيانات معززة للمعلومات من

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
المعايير الإقليمية للجنة الاقتصادية لأوروبا مع مواصفات تناسب أحوالها الاقتصادية والاجتماعية الوطنية	أجل أن تتيح التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
(ب) مبادئ توجيهية جديدة للجنة الاقتصادية لأوروبا من أجل جولة عام ٢٠١٠ من التعدادات السكانية المنفذة في بلدان آسيا الوسطى	(ب) عدد بلدان آسيا الوسطى المنفذة لتوصيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا في إعداد تعداداتها السكانية المقبلة
(ج) تعزيز قدرة بلدان آسيا الوسطى على إنتاج واستعمال الإحصاءات المتعلقة بحالة الصحة للسكان	(ج) عدد بلدان آسيا الوسطى التي تنتقل من جمع البيانات القائم على السجلات الإدارية إلى الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية في قياس الحالة الصحية للسكان
(د) وضع وتنفيذ منهجيات مشتركة لتحسين تغطية القيم الإجمالية للحسابات القومية للقطاع غير الرسمي (الاقتصاد الرمادي والاقتصاد الأسود) وغير ذلك من أشكال الأنشطة الاقتصادية غير الملحوظة في بلدان رابطة الدول المستقلة	(د) عدد بلدان آسيا الوسطى التي تضع تقديرات موفقة وقابلة للمقارنة، بشأن الاقتصاد غير الملحوظ (القطاع غير الرسمي والقطاع غير المنظم) في حساباتها القومية
(هـ) تحسين التعاون دون الإقليمي فيما بين البلدان في مجال الإحصاءات المتعلقة بتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال الاجتماعات/حلقات العمل الإقليمية	(هـ) عدد الإجراءات الإحصائية المشتركة التي تتضمن تحسين التتبع الإحصائي للأهداف الإنمائية للألفية، ورصد المؤشرات التي تعتمدها بلدان آسيا الوسطى

الأنشطة الرئيسية

٢٨ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) عقد اجتماع فريق خبراء واحد بشأن قياس الظروف السكانية والاجتماعية باستعمال تعداد السكان كأداة لرصد التقدم المحرز فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية؛

(ب) عقد حلقتي عمل تدريبيتين لموظفي المكاتب الإحصائية الوطنية: (أ) على التكنولوجيات الجديدة المتعلقة بتعدادات السكان (للظروف السكانية والاجتماعية) و (ب) لمستعملي الإحصاءات الصحية (للصحة)؛

(ج) عقد ٤ حلقات عمل تدريبية لموظفي المكاتب الإحصائية الوطنية (على تنفيذ توصيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا الجديدة المتعلقة بالدراسات الاستقصائية للظروف السكانية والاجتماعية، وإحصاءات الإعاقة المتعلقة بإحصاءات الحالة الصحية وأفضل الممارسات المتعلقة بالاقتصاد غير الملحوظ التي تستند إلى مجموعة الحسابات القومية) وتطبيقها فيما يتعلق بتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(د) توفير الخدمات الاستشارية من الاستشاريين والخبراء العاملين لمدد قصيرة التابعين للمكاتب الإحصائية التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

زاي – تعزيز قدرة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بتقاسم المعلومات عن المبادرات الناجحة من خلال شبكة إقليمية

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مع مدخلات من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (٤١٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٢٩ – يشكل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تحديا بالنسبة لوضع سياسات وبرامج جديدة ومبتكرة. كما أن تقاسم المعلومات بشأن المبادرات الناجحة، بين الموظفين العموميين والممارسين الإنمائيين، يشكل بعدا هاما لهذه العملية. ويجب النظر في الدروس المستفادة حاليا، ونشرها بحيث يمكن تقييمها وربما تنفيذها في بلدان أخرى. وقد سلم كثير من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بإمكانات تقاسم المعلومات. ومن الأمثلة الجيدة لذلك، قاعدة بيانات المشاريع الناجحة التي نفذتها إدارة التخطيط الوطني التابعة لكولومبيا. وثمة مبادرة مماثلة، تتصل بالأهداف الإنمائية للألفية، وهي المؤتمر الذي نظمه البنك الدولي في عام ٢٠٠٤، ”توسيع نطاق خفض الفقر: عملية تعلم عالمية“ الذي درست فيه نحو ١٠٠ دراسة حالة، تمثل معظم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لتحديد المحاولات الناجحة وكذلك غير الناجحة، لتوسيع نطاق مبادرات خفض الفقر.

٣٠ – وبالرغم من أن تقاسم المعلومات بين البلدان جميعا يمكن أن يكون مفيدا، فيتعين دراسة كل حالة من منظور خاص بكل بلد على حدة. فالعوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية الخاصة لها أثر رئيسي على نجاح السياسات والبرامج والمشاريع. ومع ذلك، فإذا نجحت مبادرة ما في أحد البلدان، فمن المرجح أن تنجح مرة أخرى في بلد آخر له ظروف ثقافية واجتماعية – اقتصادية وبيئية مماثلة. وما فتئت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تقوم من خلال معهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، بدعم بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إعداد وتنفيذ قواعد بيانات وطنية للاستثمارات كجزء من نظم الاستثمار الوطني. والغرض من قواعد البيانات هذه، هو تسجيل المعلومات وتقاسمها، على الصعيد الوطني، عن مبادرات الاستثمار العام المقترحة والجارية والمنجزة. وما فتئ المعهد أيضا يدعم إنشاء قاعدة بيانات عن المشاريع الناجحة.

٣١ - وسيعتمد المشروع على الدروس المستفادة من مشروع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ”تعزيز قدرة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية“ ومن تنفيذ شبكة المؤسسات والخبراء المعنية بالإحصاءات الاجتماعية والبيئية (انظر www.eslac.cl/redesa). وستُدرس أيضا الخبرات والدروس التي حصل عليها من مشروع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ”تعزيز قدرة مجموعة السياسات العامة الأفريقية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال تقاسم المعارف في إطار الشراكة فيما بين بلدان الجنوب“.

هدف المنظمة: زيادة معرفة الموظفين العموميين والممارسين الإنمائيين في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالسبل الفعالة المتسمة بالكفاءة للمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
العلاقة بالخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ والأهداف الإنمائية للألفية: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، البرنامج الفرعي ٤ (التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية)؛ و ٥ (دمج المنظور الجنساني)؛ و ٧ (تخطيط الإدارة العامة)؛ و ٨ (الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية)؛ و ١١ (الأنشطة دون الإقليمية في المكسيك وأمريكا الوسطى)؛ و ١٢ (الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي)؛ الأهداف ١ — ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية.	الاستشاريون	١٧٥,٠
	أفرقة العمل	٨٥,٠
	السفر	٤٦,٠
	مصاريف التشغيل	٣٧,٠
	الجولات الدراسية	٦٧,٠
	المجموع:	٤١٠,٠

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	**مؤشرات الإنجاز**
(أ) زيادة مهارات ومعارف الموظفين العموميين والممارسين الإنمائيين بالنسبة لتنفيذ ورصد الأهداف الإنمائية للألفية كنتيجة للتبادل في الوقت المناسب وعلى نحو فعال، للمعلومات عن دراسات الحالة والمبادرات الناجحة	(أ) ’١‘ النسبة المئوية للعدد الإجمالي للبلدان التي يدعمها المشروع والتي تشارك بشكل فعلي في الشبكة في وقت إنجاز المشروع ’٢‘ عدد دراسات الحالة والمبادرات الناجحة المسجلة والتي يجري نشرها
(ب) البلدان، والوكالات المنفذة، والمنظمات غير الحكومية التي تقوم بوضع مبادرات ناجحة فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وإنشاء مواقع وطنية على الإنترنت تتضمن وصفا لدراسات الحالة والمبادرات	(ب) ’١‘ النسبة المئوية للعدد الإجمالي للبلدان التي يدعمها المشروع والتي سجلت مبادرة ناجحة في الشبكة في وقت إنجاز المشروع ’٢‘ عدد المواقع المنشأة على شبكة الإنترنت وإجراءات الرصد الجاهزة والعاملة لتتبع الزيارات للمبادرات الناجحة المسجلة

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(ج) زيادة التعاون فيما بين بلدان المنطقة بشأن المبادرات الناجحة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال تقاسم الخبرات الناجحة عن طريق الشبكة	(ج) '١' عدد مقترحات التعاون بين البلدان المطلوبة من خلال الشبكة '٢' عدد أنشطة التعاون بين البلدان التي أنجزت

الأنشطة الرئيسية

٣٢ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) إنشاء قاعدة بيانات إقليمية على الإنترنت لنشر دراسات الحالة والمبادرات الناجحة فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ب) عقد اجتماع فريق خبراء دون إقليمي لمناقشة خطة جمع واختيار وتسجيل المعلومات في مصرف البيانات للمبادرات الناجحة؛

(ج) دعم إنشاء قواعد بيانات وطنية ودون إقليمية وتكوين أفرقة تكون مسؤولة عن اختيار المبادرات الناجحة التي سيجري تسجيلها؛

(د) توفير المساعدة لبلدان منتقاة لبدء جمع وانتقاء وتسجيل دراسات الحالة والمبادرات الناجحة في قاعدة البيانات، وتوفير المعدات الحاسوبية لأفقر البلدان لإنشاء مواقع مكرسة على الإنترنت لهذا الغرض؛

(هـ) تنظيم جولات دراسية منتقاة تتعلق بدراسات الحالة والمبادرات الناجحة المسجلة في قاعدة البيانات؛

(و) عقد اجتماع فريق خبراء دولي لتحليل ومناقشة النتائج والآثار المترتبة على الشبكة ومجموعة منتقاة من المبادرات الناجحة.

حاء - الآثار المترتبة على سياسة الاقتصاد الكلي، والصدمات الخارجية، ونظم الحماية الاجتماعية بالنسبة للفقر وعدم المساواة والضعف الاجتماعي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، ومنظمة العمل الدولية، واللجان الإقليمية الأخرى (٠٠٠ ٤١٠ دولارات)

المعلومات أساسية

٣٣ - في سياق تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، من المتوقع تخفيض نسبة انتشار الفقر شريطة وجود وسط موات للنمو الاقتصادي طويل الأجل يكون واسع النطاق بدرجة تكفي لضمان استفادة الفقراء من هذا النمو. ومع ذلك، فالنمو الاقتصادي والتوقعات تهددها بشكل مستمر السياسات غير المناسبة في مجال الاقتصاد الكلي، والإدارة الاقتصادية السيئة، والصدمات الخارجية. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نُفذت مجموعة من السياسات الإصلاحية الرامية إلى تحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي وذلك لضمان ارتفاع معدلات النمو وثباتها، إلا أن هذه السياسات قد أحبطها عدم الاستقرار الدوري في المجالات المالية ومجال الاقتصاد الكلي. و لم تستطع نظم الحماية الاجتماعية القائمة المنفذة بالاقتران مع هذه الإصلاحات (بما في ذلك شبكات السلامة لأفقر الأفراد) أن تضاد الآثار السلبية لعدم الاستقرار هذا بالنسبة للفقراء.

٣٤ - ويتعين تحسين فهم الآثار التي تحدثها السياسات التقييدية الضريبية والنقدية، ونظم أسعار الصرف، وإصلاحات التحرير الاقتصادي على الفقر وعدم المساواة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٣٥ - وقد تضافرت جهود اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخرا لاستحداث أدوات لإنتاج أثر مقارب لعوامل الاقتصاد الكلي والصدمات الخارجية على العمالة وإيرادات الأسر المعيشية من خلال استعمال نموذج اتزان عام قابل للحساب. والمشروع يشمل ١٦ من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويقرن كل نموذج للاتزان العام القابل للحساب الخاص ببلد ما مع أسلوب للمحاكاة الصغرى للتمكين من إدراج بيانات الدراسة الاستقصائية لتحسين إنتاج أثر مقارب لعدم المساواة والفقر. ومع ذلك، فإلى جانب سياسات التجارة، يكون لسياسات إزالة القيود، والسياسة الضريبية وأنظمة سعر الصرف إمكانية إحداث آثار سيئة كبيرة فيما يتعلق بعدم المساواة والفقر. وهذه، إضافة إلى الصدمات الخارجية التي تتسبب فيها تقلبات تدفقات رأس المال المستعملة للمضاربة والشروط الشديدة للتسويات التجارية، بل وحتى تدفقات المبالغ المحولة إلى الداخل، تجعل الاستفادة المحتملة من سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار صعبة المنال.

٣٦ - وستضطلع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع غيرها من الشركاء التابعين للأمم المتحدة، بهذه الدراسة للوصول إلى فهم متعمق إلى آثار صدمات الاقتصاد الكلي والصدمات الخارجية على الفقر وعدم المساواة والضعف الاجتماعي، باستعمال تحليل متخصص للبلدان وديناميي على

المستويين الكلي والجزئي لنماذج الاتزان العام القابل للحساب. وستوفر دراسات الحالة القطرية (بصفة أساسية في بلدان منطقة الأنديز وبلدان أمريكا الوسطى) تفاصيل عن خصائص البلدان فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، والتقلب، ورد الفعل المصاحب للأزمات الاقتصادية والمالية. ومن المتوقع إجراء تقاسم للمعلومات ومناقشات للسياسات العامة مع مكاتب الأمم المتحدة ووكالاتها الأخرى التي لها وجود في الميدان من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية.

هدف المنظمة: زيادة مهارات ومعارف مقرري السياسات ومحددي شكل السياسات (أصحاب المصلحة) على تصميم سياسات أكثر فعالية في مجالي الاقتصاد الكلي والحماية الاجتماعية تستند إلى فهم محسّن للعلاقة بين صدمات الاقتصاد الكلي والصدمات الخارجية، من ناحية، والأثر المترتب على عدم المساواة والفقر والضعف بالنسبة للسكان ونظم الحماية الاجتماعية من ناحية أخرى.	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
العلاقة بالخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ والأهداف الإنمائية للألفية: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، البرامج الفرعية ٣ (سياسات الاقتصاد الكلي والنمو)؛ ٤ (التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية)؛ ١٠ (الإحصاءات والإسقاطات الاقتصادية)؛ ١١ (الأنشطة دون الإقليمية في المكسيك وأمريكا الوسطى)، والهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية.	المساعدة المؤقتة العامة	٣٦,٥
	الاستشاريون	١٥٠,٢
	أفرقة الخبراء	٣٦,٩
	السفر	٤٠,٠
	الخدمات التعاقدية	٢٠,٥
	مصاريف التشغيل	١٠,٥
	حلقات العمل	١١٥,٤
	المجموع	**٤١٠,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة معرفة أصحاب المصلحة بآليات الانتقال من سياسة الاقتصاد الكلي، والصدمات الخارجية إلى الفقر، والضعف الاجتماعي، وعدم المساواة	(أ) عدد أصحاب المصلحة الذين يستعملون منتجات المشروع التي تتضمن معلومات وتحليل عن تحليل سياسة الاقتصاد الكلي بالنسبة للاستقرار وتحمل الصدمات الخارجية
(ب) تعزيز قدرة أصحاب المصلحة على تحليل آلية الانتقال من سياسة الاقتصاد الكلي، والصدمات الخارجية إلى الفقر، والضعف الاجتماعي، وعدم المساواة	(ب) عد آليات الانتقال من سياسة الاقتصاد الكلي، والصدمات الخارجية إلى الفقر، والضعف الاجتماعي، وعدم المساواة التي يطبقها أصحاب المصلحة

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(ج) تعزيز قدرة أصحاب المصلحة على رصد تحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية من خلال تحليل نماذج المستويين الكلي والجزئي	(ج) عدد أصحاب المصلحة في الدول الأعضاء الذين يقومون برصد تحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية من خلال تحليل النماذج من المستويين الكلي والجزئي

الأنشطة الرئيسية

٣٧ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) وضع إطار يتعلق بالمنهجيات وإجراء بحوث للبلدان المشتركة في المشروع للتمكين من تحليل آليات الانتقال من سياسة الاقتصاد الكلي، وأوجه فشل الإدارة الاقتصادية، والصدمات الخارجية إلى الفقر والضعف الاجتماعي، وعدم المساواة من خلال تحليل نماذج المستويين الكلي والجزئي؛

(ب) عقد حلقات عمل وطنية لتعزيز قدرة أصحاب المصلحة المتعلقة بالمنهجيات في مجال تحليل المستويين الكلي والجزئي؛

(ج) عقد حلقة عمل إقليمية في بلد مختار وذلك لمناقشة التقدم، والنتائج الأولية وتنقيحات المنهجية المتعلقة بتقدير آليات الانتقال؛

(د) عقد حلقة دراسية دولية واحدة لعرض النتائج النهائية على أصحاب المصلحة الرئيسيين؛

(هـ) إنشاء مجتمع معرفة إيثيري لتقاسم الخبرات والدروس المستفادة في مجالات سياسة الاقتصاد الكلي، والصدمات الخارجية، ونظم الحماية الاجتماعية، فيما يتعلق بالفقر وعدم المساواة والضعف الاجتماعي؛

(و) توفير الخدمات الاستشارية والمساعدة على بناء القدرات لوضع سياسات فعالة في مجالي الاقتصاد الكلي والحماية الاجتماعية.

طاء – التحديث المستدام للزراعة والتحول الريفي في أفريقيا

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (٤١٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٣٨ – للتنمية الزراعية أهمية أساسية بالنسبة لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي الذي يرتكز على قاعدة عريضة، المرتبط بشكل مباشر بالأمن الغذائي وتخفيض الفقر في أفريقيا. وأفريقيا هي القارة الوحيدة التي ما فتئ الفقر الريفي يتزايد فيها مع تناقص نصيب الفرد من إنتاج الأغذية طوال العقدين الماضيين.

٣٩ – أما الثورة الخضراء التي حدثت في منتصف الستينات، والتي أدت إلى زيادات في إنتاج الأغذية وفي الدخول الريفية، والتحديث المستدام للزراعة والتحول الريفي في جميع أنحاء العالم فقد جانبت أفريقيا إلى حد كبير. وكان عدم نجاح الثورة الخضراء في أفريقيا راجعا إلى حد بعيد إلى أنها لم تكن مصممة بحيث تناسب ما يميز هذه القارة من مناطق زراعية – إيكولوجية متباينة، ونظم زراعة، وظروف اجتماعية – ثقافية. ومع ذلك فالحاجة إلى أن تقوم البلدان الأفريقية وشركاؤها العالميون بتشجيع ثورة خضراء في أفريقيا لمساعدة القارة على التحرك نحو الاكتفاء الذاتي في مجال الأغذية، وخفض الجوع والقضاء على الفقر هي أكثر إلحاحا منها في أي وقت مضى.

٤٠ – وقد تكون الثورة الخضراء في أفريقيا وسيلة هامة لبلوغ التحديث المستدام للزراعة والتحول الريفي. وتقدم مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا من خلال برنامجها للتنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا ومنهاجها لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض الزراعة سياسات عريضة. وقد أعلنت عدة بلدان ومنها على الأخص إثيوبيا وأوغندا خططا طموحة لتحديث الزراعة، بينما أوضحت كينيا أنها ستستعمل الثورة الخضراء للتحول الاجتماعي. وقد تعهد الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدعم التحديث المستدام للزراعة والتحول الريفي. وتتعلق المؤشرات المعنية بحالة مجتمعات الزراعة الوطنية، وثرواتها من الموارد الطبيعية، وقدراتها على الإدارة الزراعية، والقوى الدافعة على الصعيد الوطني/الإقليمي للتحديث المستدام للزراعة والتحول الريفي، المتمثلة في التكنولوجيا، والبنى التحتية، والمؤسسات والسياسات. ويهدف المشروع إلى مساعدة بلدان منتقاة في تطبيق المعارف المكتسبة في هذه المجالات، وستقوم بتنفيذه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وبالاستعانة بالباحثين والمؤسسات الوطنية والدولية.

هدف المنظمة: تعزيز معارف وقدرات البلدان الأعضاء بالنسبة لتصميم برنامج للتحديث المستدام للزراعة والتحول الريفي لمساعدة أفريقيا على التحرك نحو الاكتفاء الذاتي في مجال الأغذية	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
العلاقة بالخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ والأهداف الإنمائية للألفية: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، البرنامج الفرعي ٢ (تعزيز التنمية الاجتماعية)، الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية.	المساعدة المؤقتة العامة ١٠,٠ الاستشاريون ٨٠,٠ أفرقة الخبراء ٣٠,٠ السفر ٧٠,٠ الخدمات التعاقدية ٧٠,٠ علاقات العمل ١٥٠,٠ **المجموع ٤١٠,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	**مؤشرات الإنجاز**
(أ) زيادة المعرفة فيما بين البلدان الأعضاء بمؤشرت التحديث المستدام للزراعة والتحول الريفي والتكنولوجيا والمعلومات والبنى التحتية والسياسات في مجالي الاستعداد والقدرة	(أ) عدد مؤشرات التحديث المستدام للزراعة والتحول الريفي والتكنولوجيا والمعلومات والبنى التحتية والسياسات التي جرى وضعها واستخدامها
(ب) زيادة الوعي بأفضل ممارسات التصميم في مجالي التحديث المستدام للزراعة والتحول الريفي والتكنولوجيا والمعلومات والبنى التحتية والسياسات	(ب) زيادة عدد دراسات الحالة لأفضل الممارسات التي جرى توثيقها في مجال التحديث المستدام للزراعة والتحول الريفي
(ج) تحسين القدرة الوطنية بالنسبة لتصميم التحديث المستدام للزراعة والتحول الريفي والتكنولوجيا والمعلومات والبنى التحتية والسياسات في البلدان الأعضاء	(ج) زيادة عدد أفرقة التصميم، ومواقع التصميم وأعضاء الأفرقة في مجال التحديث المستدام للزراعة والتحول الريفي التي جرى إنشاؤها وربطها ببعضها

الأنشطة الرئيسية

٤١ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) تنفيذ ثلاث دراسات عن تحديد وتقدير مؤشرات الاستعداد والقدرة بالنسبة للتحديث المستدام للزراعة والتحول الريفي في المناطق الزراعية - الإيكولوجية في وسط أفريقيا وغربها وجنوبها؛

(ب) عقد اجتماع واحد لفريق خبراء للتثبت والتوليف بشأن تحديد وتقدير مؤشرات الاستعداد والقدرة في مجال التحديث المستدام للزراعة والتحول الريفي. وستكون النتيجة عبارة عن مجموعة من المؤشرات الموفقة والمدمجة فيما بين مناطق أفريقيا وداخلها، نحو معامل مشترك للتحديث المستدام

للزراعة والتحول الريفي يجري استخدامه لأغراض زيادة الوعي والدعوة والرصد والتقييم فيما يتعلق بالتحديث المستدام للزراعة والتحول الريفي؛

(ج) إعداد مواد بالفيديو لاستخدامها للترويج للتحديث المستدام للزراعة والتحول الريفي في المجتمعات الزراعية، وفيما بين مقرري السياسة والوكالات الإنمائية؛

(د) عقد ٥ حلقات عمل تدريبية في مجال تصميم الأفرقة لتصميم للتحديث المستدام للزراعة والتحول الريفي في مناطق غرب أفريقيا والساحل ووسط أفريقيا وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، التي ستقوم بتصميم نظم التحديث المستدام للزراعة والتحول الريفي صحيحة من الناحية العلمية وقابلة للاستمرار من الناحية الاقتصادية، وصديقة من الناحية البيئية ومقبولة من الناحية الاجتماعية، مما يجعل من الممكن للمجتمعات الزراعية في أفريقيا إدارتها من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي؛

(هـ) إنشاء فريق تصميم للشبكات ومواقع لنماذج التصميم المرجعية في عدد يصل إلى ٣٠ بلدا من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، باستعمال منهجية التصميم المنقحة؛ وإنشاء مرفق للموارد على الإنترنت من أجل توفير التواصل والدعم لمصممي التحديث المستدام للزراعة والتحول الريفي وغيرهم من أصحاب المصلحة.

ياء – تعزيز النظم الإحصائية الأفريقية لتوليد بيانات موزعة بالنسبة لنوع الجنس، لدعم السياسات الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (٤١٠ ٠٠٠ دولار).

معلومات أساسية

٤٢ – أخذت البحوث والدراسات الجنسانية بعدا جديدا بشكل متزايد – وهو البعد المتمثل في إدماج اعتبارات الكفاءة الاقتصادية في تحليل تخصيص الموارد وإنتاجيتها بالنسبة للمرأة في التنمية. وعلى ذلك يعتبر تهميش المرأة في الإنتاج والتوزيع الاقتصاديين والخدمات الاجتماعية، وفي تخصيص الموارد العامة مصدرا لعدم الكفاءة الاقتصادية. والقدرة على تعميم مراعاة النواحي الجنسانية في تقرير السياسة الإنمائية وصياغة البرامج وتنفيذها ورصدها تتطلب بيانات تفصيلية يعتمد عليها، توفر في الوقت المناسب، وتكون موزعة وفقا لنوع الجنس. ولسوء الحظ، ما زالت مجموعة البيانات والنظم الإحصائية على الصعيد الوطني والإقليمي في أفريقيا تفتقر إلى إحصاءات ومؤشرات متخصصة بالنسبة لنوع الجنس.

٤٣ - ومن شأن توفر البيانات المميزة وفقا لنوع الجنس، أن يسهل إلى درجة كبيرة أعمال رصد تقدم المرأة من خلال المعامل الأفريقي لنوع الجنس والتنمية، الذي يتألف من مؤشرين: معامل الحالة بالنسبة لنوع الجنس، ولوحة درجات تقدم المرأة الأفريقية.

٤٤ - وستقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتنفيذ المشروع بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وسيساهم المشروع في تصميم قاعدة بيانات موزعة بالنسبة لنوع الجنس، كما سيشجع أيضا التواصل والشراكة بين أصحاب المصلحة المشتركين في البحوث المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

هدف المنظمة: تحسين صياغة السياسات، وتحديد الأهداف البرنامجية، بما في ذلك برامج الإنفاق العامة، ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من جانب الحكومات الأفريقية	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
العلاقة بالخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ والأهداف الإنمائية للألفية: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، البرنامج الفرعي ٦ (تعزيز النهوض بالمرأة)؛ الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية	المساعدة المؤقتة العامة	١٠,٠
	الاستشاريون	٥٨,٠
	أفرقة الخبراء	٦٠,٠
	السفر	٤٠,٠
	الخدمات التعاقدية	٨٠,٠
	مصاريف التشغيل	٨,٠
	حلقات العمل	١٥٤,٠
	المجموع	**٤١٠,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز القدرة الوطنية للدول الأعضاء على توليد بيانات موزعة بالنسبة لنوع الجنس	(أ) عدد البلدان التي لديها عمليات تفصيلية لإنتاج ونشر البيانات الموزعة وفقا لنوع الجنس
(ب) تحديد وإدماج الأبعاد الجنسانية في مؤشرات التنمية التي يجري إنتاجها من جانب مختلف القطاعات، والسياسات والبرامج	(ب) زيادة عدد مجموعات البيانات الموزعة لنوع الجنس المدرجة في المؤشرات الجديدة التي وضعتها المكاتب الإحصائية الوطنية
(ج) تبادل أفضل الممارسات المتعلقة بنوع الجنس بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بتجميع الدوائر الإحصائية الوطنية للبيانات الموزعة وفقا لنوع الجنس	(ج) زيادة عدد البلدان التي تقوم على نحو فعال بتبادل المعلومات المتعلقة بإدماج الإحصاءات المتعلقة بنوع الجنس في عملياتها المعتادة للإنتاج الإحصائي

الأنشطة الرئيسية

٤٥ - ستشمل الأنشطة الرئيسية ما يلي:

(أ) عقد حلقتي عمل إقليميتين بشأن منهجية تفكيك البيانات على أساس نوع الجنس؛ وحلقة عمل تدريبية واحدة بشأن الهويات الجنسانية في تصميمات الدراسات الاستقصائية المتكاملة للأسر المعيشية وقدرات إدارة الدراسات الاستقصائية؛ وحلقة عمل واحدة عن العمليات الإحصائية المراعية لنوع الجنس، وتقييم الاحتياجات الإحصائية الجنسانية والخصائص الجنسانية للبيانات في قواعد البيانات الإحصائية الوطنية والإقليمية؛

(ب) عقد اجتماعي فريقي خبراء بشأن تصميم دراسات المنهجيات وأدوات الدراسات الاستقصائية؛

(ج) إقامة شبكة إحصاءات جنسانية لتقاسم المعلومات والتعلم من النظراء، بدءا بأفضل الممارسات المتعلقة بتحسين المؤشرات الجنسانية في صياغة وتتبع أداء الميزانيات الوطنية؛

(د) توفير الخدمات الاستشارية بشأن تقييم الاحتياجات الإحصائية الجنسانية والخصائص الجنسانية للبيانات في قواعد البيانات الإحصائية الوطنية والإقليمية.

كاف - تعزيز إعداد إحصاءات التجارة الدولية للبضائع، والتجارة الإلكترونية في البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في شراكة مع منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأونكتاد، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (٤٦٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٤٦ - بالاعتماد على استنتاجات اجتماع فرقة العمل المعنية بإحصاءات التجارة الدولية في البضائع (روما، ١٦-١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٢)، أوصت اللجنة الإحصائية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بأن تحسن قدرة المنطقة الإحصائية في مجال التجارة الدولية للبضائع، ولا سيما في مجالي التصنيف التجاري، وإعداد المعاملات القياسية للأسعار بالنسبة للواردات والصادرات وتسجيل التجارة الإلكترونية.

٤٧ - والقدرة المعززة للبلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا فيما يتعلق بإعداد واستعمال إحصاءات التجارة الدولية للبضائع هي عنصر هام لتنمية المنطقة. وتعاني بيانات تجارة البضائع الراهنة في منطقة اللجنة من سوء جمع إحصاءات التجارة الدولية، وعدم كفاية التنسيق بين المكاتب الإحصائية والوطنية وغيرها من المؤسسات المشتركة في جمع وإعداد إحصاءات تجارة البضائع، والافتقار إلى نظام سليم لتغطية وتسجيل كميات السلع التي تشملها التجارة بين بلدان الأعضاء في اللجنة وشركائها، وتداول البيانات

السرية بشكل غير سليم، وعدم كفالة معالجة التجارة الإلكترونية والتجارة في المنتجات الرقمية المستعملة في تسجيل وجمع إحصاءات التجارة. ويهدف المشروع إلى إنشاء شبكة في الدول الأعضاء في اللجنة تقدم المساعدة للبلدان في إدارة بيانات التجارة على نحو أكثر فعالية وتقاسم المعارف والمعلومات.

٤٨ - والجهات المستفيدة التي يستهدفها المشروع هي المكاتب الإحصائية وسلطات الجمارك الوطنية، وصناع سياسات النظام التجاري، والقطاع الخاص وغيره من الأعمال التجارية التي تتصل بالتجارة الدولية في البلدان الثلاثة عشر الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

٤٩ - وستقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بتنفيذ المشروع في شراكة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وستشترك الفاو مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في أنشطة مشتركة لمساعدة الدول الأعضاء في تجميع وتجهيز وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بالسلع الأساسية الزراعية التي تُصَدر إلى البلدان المتقدمة النمو، في حين ستوفر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأونكتاد الخبرة الفنية والموارد من الأفراد للمساعدة في إنجاز الهدف من المشروع.

هدف المنظمة: تعزيز قدرة البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على جمع وتحليل ونشر بيانات التجارة (مع التركيز على المنتجات الزراعية، والتجارة، والسلع الأساسية) لتدعيم صياغة ورصد وتقييم الخطط والسياسات الوطنية، بما في ذلك في سياق المفاوضات التجارية الإقليمية والدولية.	**الميزانية الموجزة** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
العلاقة بالخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وبالأهداف الإنمائية للألفية: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، البرنامج الفرعي ٦ (الاستفادة من الإحصاءات المقارنة لتحسين التخطيط وصنع القرار)؛ والهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية.	المساعدة المؤقتة العامة	٥٤,٠
	الاستشاريون	٦٥,٠
	السفر	٤٣,٠
	الخدمات التعاقدية	٧٠,٠
	مصروفات التشغيل	١٠,٠
	حلقات العمل	٢١٨,٠
	المجموع	**٤٦٠,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة التغطية وتحسين نوعية إحصاءات التجارة الدولية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا استنادا إلى تحسين الأساليب الفنية والنظم في تسجيل التجارة الإلكترونية وتعزيز القدرات الوطنية على إنتاج مؤشرات التجارة الدولية لاستخدامها في تحديد شروط التبادل التجاري	(أ) '١' الإجراءات التي تتخذها البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لتحسين التغطية ونوعية جمع وتسجيل إحصاءات التجارة الدولية وإنتاج مؤشرات التجارة الدولية
	'٢' زيادة عدد المبادرات التي تقوم بها البلدان الأعضاء في لاتخاذ تدابير لرصد وتسجيل السلع التي يتم شراؤها عبر شبكة الإنترنت، ولإنتاج إحصاءات عن هذه المعاملات
(ب) تحسين قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية على توفير إحصاءات تجارية سليمة وشاملة لإنتاج مؤشرات لرصد التقدم المحرز في تحقيق الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية	(ب) عدد البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التي تقوم بتحسين إنتاج مؤشرات التجارة المستخدمة في رصد التقدم المحرز في تحقيق الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية

الأنشطة الرئيسية

٥٠ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) تنظيم أربع حلقات عمل تدريبية عن: (أ) إحصاءات التجارة الدولية؛ (ب) تجارة السلع الأساسية الزراعية، بما في ذلك تجهيز بيانات التجارة باستخدام البرمجيات الحاسوبية التي قامت الفاو بتطويرها؛ (ج) وضع مصفوفات للتجارة وشكل موحد لملفات التجارة الإلكترونية؛ (د) الخبرات والممارسات الجيدة الدولية في إحصاءات تجارة البضائع، بالصورة التي يوفرها الأونكتاد؛

(ب) التحضير لإجراء استعراض لتحسن التغطية في جمع وتسجيل إحصاءات التجارة والأساليب الفنية والنظم المتبعة في تجميع معلومات التجارة الإلكترونية؛

(ج) الاشتراك مع الفاو في إنشاء شبكة لربط قواعد بيانات التجارة في البلدان الأعضاء بقاعدة بيانات التجارة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لكفالة تلقي البيانات الإلكترونية للتجارة الدولية في التوقيت السليم؛

(د) إعداد واستكمال الأدلة والدراسات والمبادئ التوجيهية والكتيبات والبرمجيات الحاسوبية التي تساعد في تجميع وتجهيز بيانات التجارة، وبخاصة التجارة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت؛

(هـ) تنظيم ثلاث حلقات دراسية إقليمية مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن إحصاءات تجارة البضائع الدولية، وعن تجميع بيانات التجارة الإلكترونية، لمناقشة نتائج واستنتاجات وتوصيات الاستعراضات، ولتيسير الربط الشبكي بينها.

لام – بناء القدرات لقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسياستها

الأونكتاد، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (٥١٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٥١ – مع ازدياد تكامل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في استراتيجيات التنمية الوطنية، تزداد الحاجة إلى البيانات والمؤشرات التي يمكن الوثوق بها بشأن درجة استعداد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها وأثرها. فهذه البيانات تساعد صناع السياسات على صياغة سياسات واستراتيجيات النمو التي تدفعها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ورصد وتقييم التطورات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء، ومساعدة الشركات في تحديد مجالات الاستثمار واتخاذ القرارات التجارية السليمة. كما أنها تتيح للبلدان النامية إمكانية وضع النقاط المرجعية لأدائها، وتساعدها على اتخاذ قرارات السياسات العامة اللازمة لتضييق الفجوة الرقمية.

٥٢ – ويأتي المشروع استجابة لخطة عمل جنيف التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، التي تدعو إلى اتخاذ إجراءات لوضع مؤشرات إحصائية للنقاط المرجعية وتقييم الأداء، ومتابعة تنفيذ خطة العمل، وتتبع التقدم المحرز على الصعيد العالمي في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسيستفيد هذا المشروع من خبرة الأونكتاد الفنية في مجال تنمية التجارة الإلكترونية والأعمال التجارية الإلكترونية، فضلا عن شراكته مع عدد من المنظمات الدولية والإقليمية في مبادرة ''قياس تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية''، التي بدأت في الدورة الحادية عشرة للأونكتاد في حزيران/يونيه ٢٠٠٤. كما يرتبط المشروع بولاية الأونكتاد، التي تدعو إلى تطوير وتطبيق آليات لرصد وقياس تطورات الاقتصاد الرقمي واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان. (للاطلاع على المزيد من المعلومات، انظر الموقع http://measuring-ict.unctad.org على شبكة الإنترنت). وتضم هذه الشراكة أربعا من اللجان الإقليمية (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، وسيعمل الأونكتاد في هذا المشروع بصورة وثيقة مع تلك اللجان، لتنظيم حلقات العمل الإقليمية، واختيار البلدان المستفيدة من أنشطة بناء القدرات، وإقامة شبكات إقليمية.

٥٣ - بالإضافة إلى ذلك، سيعمل الأونكتاد بصورة وثيقة مع عدد من الشركاء، ومع فرقة عمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومع الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة.

هدف المنظمة: تعزيز قدرة الحكومات في بلدان نامية منتقاة على إنتاج إحصاءات ومؤشرات يمكن مقارنتها دوليا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحقيقا لفعالية عملية وضع السياسات.	**الميزانية الموجزة** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
العلاقة بالخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وبالأهداف الإنمائية للألفية: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، البرنامج الفرعي ٤ (الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة وتنمية الموارد البشرية) والبرنامج الفرعي ١ (العولمة والترابط والتنمية). الأهداف١ و ٣ و ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية.	المساعدة المؤقتة العامة	٣٠,٠
	الاستشاريون	٢٤٠,٠
	السفر	٦٠,٠
	مصروفات التشغيل	١٠,٠
	حلقات العمل	١٧٠,٠
	المجموع	**٥١٠,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	**مؤشرات الإنجاز**
(أ) زيادة القدرة في البلدان النامية المستفيدة المنتقاة على تنفيذ برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية لتجميع الإحصاءات التي يمكن مقارنتها على الصعيدين الدولي والإقليمي	(أ) '١' زيادة عدد المكاتب الإحصائية الوطنية التي تنتج وتوفر البيانات عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أو التخطيط لإنجاز ذلك خلال العام التالي، من خلال مشروعات تعتمد على نظام مقبول دوليا للمؤشرات
	'٢' عدد الإحصائيين الذين يستفيدون في أنشطتهم اليومية من الدورات التدريبية على تجميع إحصاءات التجارة الإلكترونية
(ب) الشبكات الإقليمية المنشأة لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا، واسيا والمحيط الهادئ، وغربي آسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	(ب) عدد البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التي تقوم بتحسين إنتاج مؤشرات التجارة المستخدمة في رصد التقدم المحرز في تحقيق الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية
(ج) زيادة توفر إحصاءات الأعمال التجارية الإلكترونية من أجل تقدير الأثر والتقييم والقياسات الأساسية لتطورات اقتصاد المعلومات	(ج) '١' حجم استخدام بيانات وإحصاءات التجارة الإلكترونية المتاحة عبر مركز لإدارة المعلومات عبر شبكة الإنترنت، مقيسة بعدد عمليات تنزيل البيانات والزيارات التي تتم للموقع
	'٢' كمية بيانات ومعلومات التجارة الإلكترونية المتاحة عبر شبكة الإنترنت

الأنشطة الرئيسية

٥٤ - ستشمل الأنشطة الرئيسية لهذا المشروع ما يلي:

(أ) القيام ببعثات استشارية لعدد من البلدان النامية المنتقاة لتوفير التدريب في الموقع عن تطوير جمع بيانات إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مثل الأطر، والمنهجيات، وقياسات الدراسات الاستقصائية)؛

(ب) عقد أربع حلقات عمل تقنية إقليمية لتقاسم الخبرة الفنية، ووضع أطر منهجية مشتركة، وتحديد الممارسات الفضلى، وإنشاء علاقات عمل وشبكات فيما بين البلدان المستفيدة؛

(ج) تنظيم حلقة عمل دولية واحدة عن قياس ورصد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لاستعراض وتوحيد نتائج حلقات العمل الإقليمية، وللاتفاق على نهج دولي موحد لوضع مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(د) تطوير وتنظيم دورة تدريبية متخصصة عن إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للممارسين من المكاتب الإحصائية الوطنية في البلدان النامية، بما في ذلك إعداد دليل لمؤشرات التجارة الإلكترونية يضم الممارسات الفضلى واستبيان نموذجي واقتراحات بشأن منهجيات وتدابير جمع البيانات للبلدان النامية؛

(هـ) إنشاء قاعدة بيانات لمؤشرات التجارة الإلكترونية للبلدان النامية، لتوفيرها عبر شبكة الإنترنت، مع المعلومات الأخرى ذات الصلة، من خلال مركز لإدارة المعلومات عن إحصاءات مجتمع المعلومات.

ميم - بناء القدرات لصنع السياسات لتشجيع وتطبيق تسخير العلم والتكنولوجيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

الأونكتاد (٣٠٥ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٥٥ - تشدد اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية على الدور المحوري الذي يلعبه العلم والتكنولوجيا في تيسير تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية. وإذا ما نجحت البلدان النامية في وضع العلم والتكنولوجيا في قلب برامجها الإنمائية، فإن من المرجح بدرجة أكبر أن تنجح في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب إعادة توجيه سياسات التنمية الوطنية للتركيز على المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي، بما فيها ما يرتبط باستخدام المعارف العلمية والتكنولوجية الجديدة، وإجراء ما يتصل بذلك من تعديلات مؤسسية. وتقرير الأمين العام عن تعزيز تطبيق العلم والتكنولوجيا لتحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (E/CN.16/2004/2)، يشجع الحكومات

الوطنية على استعراض وتحليل سياساتها في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، لكي تخدم تلك السياسات احتياجات التنمية خدمة فعالة.

٥٦ - وسيتعامل المشروع مع العلم والتكنولوجيا والابتكار باعتبارها قضايا إنمائية رئيسية يجب إدماجها في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية. وسيُصمم المشروع في المقام الأول من أجل صناع السياسات في أفريقيا، وسيُنفذ في شراكة مع المؤسسات الأكاديمية البارزة، مثل برنامج العلم والتكنولوجيا والابتكار في كلية كنيدي لنظم الحكم بجامعة هارفارد. كما سيسعى المشروع إلى إقامة شراكة مع اللجان الإقليمية، والمكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن المنظمات المتعددة الأطراف، مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومركز تسخير العلم والتكنولوجيا من أجل الجنوب.

٥٧ - وسيستفيد المشروع من خبرة الأونكتاد السابقة في استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، فضلا عن الجهود المتصلة بذلك التي تضطلع بها اللجان الإقليمية. وسينصب التركيز على تقاسم المعارف وإقامة الشراكات.

هدف المنظمة: زيادة إدماج العلم والتكنولوجيا في سياسات التنمية الوطنية من خلال مساعدة صناع السياسات في البلدان النامية.		**الميزانية الموجزة** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
العلاقة بالخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وبالأهداف الإنمائية للألفية: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، البرنامج الفرعي ٢ (الاستثمار والمشاريع والتكنولوجيا). الأهداف ١ إلى ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية.	الاستشاريون	١٥٥,٠
	السفر	٣٠,٠
	مصروفات التشغيل	١٥,٠
	حلقات العمل	١٠٥,٠
	المجموع	٣٠٥,٠

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	**مؤشرات الإنجاز**
(أ) زيادة تبادل المعارف الفنية والخبرات فيما بين صناع سياسات العلم والتكنولوجيا على الصعيدين الوطني والإقليمي	(أ) '١' زيادة عدد الدراسات الإفرادية والتقارير القطرية التي تسهم في بناء القاعدة البيانات التفاعلية بين صناع السياسات من فرادى البلدان، والتي يمكن نسبتها للمشروع
	'٢' عدد الشراكات والمشروعات والشبكات التي تقام من خلال عمليات التبادل عبر قاعدة البيانات التفاعلية، والتي يمكن نسبتها للمشروع
(ب) تنفيذ التوصيات والسياسات والممارسات التي تهيئ بيئة مواتية لبناء القدرات التكنولوجية وتعزيز القدرات التكنولوجية والابتكار والقدرة على المنافسة، وإدماجها في إطار شامل للسياسات العامة	(ب) '١' عدد توصيات وسياسات بناء القدرات التكنولوجية التي يقرها صناع السياسات
	'٢' خطة العمل التي يتم إعدادها لتنفيذ توصيات السياسات العامة التي تستند إلى المشروع

الأنشطة الرئيسية

٥٨ - ستشمل الأنشطة الرئيسية لهذا المشروع ما يلي:

(أ) إنشاء قاعدة بيانات تفاعلية لتكون بمثابة منتدى لتبادل ما هو موجود من الدراسات الإفرادية والممارسات الفضلى والسياسات الناجحة والتشريعات والشراكات والدروس المستفادة فيما يتعلق بالجهود الوطنية المبذولة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاحتياجات التنمية؛

(ب) عقد ثلاث حلقات عمل إقليمية لتناول وتحليل السياسات الوطنية الملائمة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار بغية تحديد الاستراتيجيات والممارسات التي تهيئ بيئة مواتية لبناء القدرات التكنولوجية وتعزيز القدرات التكنولوجية والابتكار والقدرة على المنافسة، وإدماجها في إطار شامل للسياسات العامة، بما في ذلك إطار سياسات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ج) إجراء ثلاثة استعراضات للسياسات لتكون بمثابة معلومات أساسية لحلقات العمل، لتحليل دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في التنمية الوطنية ودور التكنولوجيات الجديدة والناشئة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

نون - تنمية القدرات المحلية في أفريقيا لتحديد فرص النمو من خلال تعبئة الموارد

الأونكتاد (٠٠٠ ٥٦٠ دولار)

معلومات أساسية

٥٩ - تشير التقديرات الأخيرة إلى أنه إذا أريد لأفريقيا أن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية (وبخاصة الهدف رقم ١ المتعلق بالحد من الفقر)، فإنه يجب مضاعفة معدلات النمو إلى ما يتراوح بين ٧ و ٨ في المائة سنويا، ومواصلة تلك المعدلات لحوالي عقد من الزمن. ويتطلب ذلك وضع سياسات تعترف بأدوار الحوافز التي تعتمد على السوق في تنشيط النمو، وتعزيز كفاءة جهاز الدولة من خلال بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية، ورفع الإنتاجية والقدرة الوطنية على المنافسة، وبالتالي زيادة الاحتمالات العامة لنمو الاقتصادات الأفريقية. ومن شأن زيادة متوسط الدخول أن يؤدي إلى زيادات في المدخرات المحلية، مما سيساعد تدريجيا في خفض الاعتماد على تدفقات المعونات الخارجية الميسرة. كما استدامة النمو وتحسن البيئة التمكينية سيجعل هذه الاقتصادات أكثر جاذبية للاستثمارات الرأسمالية الخاصة الخارجية، التي ستحل في نهاية المطاف، عند اقترانها بارتفاع مستويات المدخرات المحلية، محل التمويل الإنمائي الرسمي في الأجل الطويل.

٦٠ - وتوافق آراء مونتيري والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا تركزان على حد سواء على زيادة تعبئة الموارد المحلية واجتذاب التدفقات الدولية كجزء من وسائل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية. وسيغطي المشروع تجارب ثمانية بلدان لتحديد الفروق بين البلدان من حيث قدراتها

على تعبئة المدخرات المحلية والموارد الخارجية، واستنباط الدروس المستفادة كي تتبناها البلدان الأخرى الأقل نموا في المنطقة الأفريقية. وسيضطلع الأونكتاد بتنفيذ المشروع، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

هدف المنظمة: تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على تحديد واستغلال الموارد المحلية والخارجية التي لا تترتب عليها ديون من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.	**الميزانية الموجزة** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
العلاقة بالخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وبالأهداف الإنمائية للألفية: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، البرنامج الفرعي ١ باء (تنمية أفريقيا). الأهداف ١ إلى ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية.	المساعدة المؤقتة العامة	٧٢,٠
	الاستشاريون	١٤١,٠
	أفرقة الخبراء	٨١,٠
	السفر	٧٠,٠
	الخدمات التعاقدية	٢٥,٠
	مصروفات التشغيل	٥,٠
	حلقات العمل	١٦٦,٠
	المجموع	**٥٦٠,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تحسين القدرات الوطنية (المصرفية وغير المصرفية) والوساطة المالية لإنشاء آليات جديدة لتعبئة الموارد المحلية واستثمارها	(أ) عدد الآليات الجديدة (مثل السياسات المالية، والمنتجات المالية التي توفرها المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية) التي تنفذها الحكومات أو تقترح إدخالها في أطر السياسات التي ستعتمد مستقبلا لتحسين مدخرات الأسر المعيشية والشركات والاستثمارات المحلية
(ب) الآليات التي يتم إنشاؤها لزيادة التدفقات الرأسمالية من المصادر التقليدية والبديلة (التي لا تترتب عليها ديون) لسد فجوة التمويل المحلية	(ب) عدد الآليات التي تخطط الحكومات والمصارف التجارية لتنفيذها مستقبلا وإدماجها في استراتيجيات التنمية الوطنية
(ج) وضع سياسة واستراتيجية محددتين للتعجيل بالنمو من خلال تعبئة الموارد الخارجية والمحلية، بما في ذلك إدماج مبادرات تعبئة الموارد في ورقات استراتيجية الحد من الفقر لدعم الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية	(ج) '١' استخدام بيانات وإحصاءات التجارة الإلكترونية المتاحة عبر مركز لإدارة المعلومات عبر شبكة الإنترنت، مقيسة بعدد عمليات تنزيل البيانات والزيارات التي تتم للموقع '٢' عدد الحكومات المشاركة التي تدمج سياسات وإستراتيجيات واليات تعبئة الموارد في إطار متماسك لسياسة للحد من الفقر

الأنشطة الرئيسية

٦١ - ستشمل الأنشطة الرئيسية لهذا المشروع ما يلي:

(أ) إعداد دراسات إفرادية عن القدرات الحالية في مجال تعبئة الموارد المحلية واستثمارها، وعن آليات تعزيز تدفقات الموارد، وبخاصة من المصادر التي لا تترتب عليها ديون؛

(ب) عقد أربع حلقات دراسية إقليمية لمناقشة النتائج ووضع مبادئ توجيهية عن: '١' تصميم آليات تدفقات الموارد التي لا تترتب عليها ديون، '٢' تحسين القدرات الوطنية على تعزيز تعبئة الموارد المحلية واستثمارها؛ '٣' إجراءات إدماج الأهداف الإنمائية للألفية والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (وتكييف ورقات استراتيجيات الحد من الفقر) في إطار متماسك ومؤسسي للسياسات المعنية بتعبئة الموارد؛

(ج) تنظيم اجتماعات لأفرقة الخبراء لتجميع آراء ونواتج الحلقات الدراسية الإقليمية الأربع المعنية بالموضوع المذكور في '٣' أعلاه؛ ووضع مبادئ توجيهية لحلقات عمل تدريبية؛

(د) عقد حلقة عمل تدريبية على المستوى الإقليمي لأصحاب المصلحة الرئيسيين استنادا إلى نواتج كل الأنشطة المذكورة أعلاه، بما في ذلك عن تدريب المدربين؛

(هـ) إعداد ونشر مبادئ توجيهية لتحسين تعبئة الموارد المحلية والموارد من المصادر الخارجية التي لا تترتب عليها ديون، وإدماج الدروس المستفادة من الدراسات الإفرادية القطرية.

سين - تعزيز القدرات الوطنية على وضع سياسات اقتصادية محلية من خلال شبكة معهد الأونكتاد الإلكتروني الافتراضي للتجارة والتنمية

الأونكتاد (٥٦٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٦٢ - يهدف المشروع إلى التصدي لمسألة محدودية القدرات الوطنية في البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، على الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالتطورات الاقتصادية الدولية وفهمها وتحليلها، وعلى وضع سياسات تحقق أقصى درجة من الاستفادة من العولمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتفاوض بشأن هذه السياسات وتنفيذها. وينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى تعزيز قدرة الجامعات المشاركة على توفير دورات دراسية في القضايا الاقتصادية والإنمائية الدولية، وبخاصة: (أ) تحديات العولمة واستراتيجيات التنمية، (ب) التجارة الدولية والسياسات التجارية، (ج) نقل التكنولوجيا وما يتصل بذلك من قضايا الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية، (د) تيسير التجارة والنقل وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

٦٣ - ويعتزم الأونكتاد الإسهام في بناء هذه القدرات الوطنية من خلال برنامج منظم للتعاون التقني مع جامعات منتقاة. وينبثق هذا النهج من فهم مفاده أن الجامعات تلعب دورين رئيسيين، وهما: (أ) دورها في بناء المعرفة الاقتصادية والخبرة الفنية اللازمتين من خلال ما توفره من دورات دراسية للمستويين الجامعي والدراسات العليا لإعداد صناع القرار في الحاضر والمستقبل، (ب) دورها في مجال الدعوة لدى الحكومات فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية الوطنية والدولية. ودعما لهذه الأهداف، أطلق الأونكتاد، في دورته الحادية عشرة المعقودة في ساو باولو، البرازيل (حزيران/يونيه ٢٠٠٤)، معهد الأونكتاد الإلكتروني الافتراضي للتجارة والتنمية، وهو واحد من الاشكال الرئيسية لشراكات أصحاب المصلحة الرئيسيين التي أقرها المؤتمر (انظر الوثيقة TD/400).

٦٤ - ويهدف المعهد الالكتروني الافتراضي إلى مساعدة الجامعات في تعزيز أنشطتها التعليمية والبحثية ا لمتصلة بقضايا الاقتصاد الدولي والتنمية، من خلال: (أ) توفير إمكانية الوصول إلى الأعمال التحليلية التي يضطلع بها الأونكتاد، ومواده للتدريس والتعليم، بحيث يمكنها تكييف موارد الأونكتاد ذات الصلة مع ظروفها الوطنية وإدماجها في أنشطتها ودوراتها التدريبية العادية، بحيث تستمر بصورة مستدامة ذاتيا، (ب) استضافة شبكة لتمكين الجامعات من تبادل الموارد التدريبية، وتطوير أدوات وخبرات المقررات الدراسية مع الجامعات الأخرى الأعضاء في شبكة المعهد الالكتروني الافتراضي، والتعاون معها في وضع الدورات الدراسية، بالاستفادة من إمكانيات التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولتيسير إدارة المعارف والمعلومات الإنمائية ونشرها وتقاسمها، وإقامة جماعات الكترونية افتراضية من الممارسات مع الجامعات وفيما بينها، سيستخدم المعهد الالكتروني الافتراضي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شكل موقع على شبكة الإنترنت مزود بأدوات تفاعلية، مثل المنتديات المتاحة عبر شبكة الإنترنت.

٦٥ - وسيكون المشروع المقترح مكملا للأنشطة السابقة أو المستمرة لبرامج ومبادرات الأونكتاد الأخرى في مجال بناء القدرات، كما سيستفيد من تلك الأنشطة.

٦٦ - وسيستفيد من المشروع بصورة مباشرة ما يتراوح بين ١٠ و ١٥ من الأعضاء المنتقين في شبكة المعهد الالكتروني الافتراضي. والعضوية تقتصر بصورة عامة على الجامعات التي تمتلك خبرة فنية في وضع الدورات الدراسية اعتمادا على بحوثها الخاصة، والتي تلتزم بتبادل المواد والخبرات التعليمية والبحثية مع أعضاء الشبكة الآخرين. كما سيُولَى اهتمام خاص أثناء عملية اختيار الجامعات المشاركة للحفاظ على التوازن الإقليمي واللغوي، وكذلك لتيسير تقاسم الخبرات والتعاون، ولإشراك جامعات من أقل البلدان نموا في أفريقيا.

٦٧ - وسيضطلع الأونكتاد بتنفيذ المشروع بالتشاور مع منظمة التجارة العالمية (الشراكات من أجل التدريب والبحث)، ومركز التعاون فيما بين بلدان الجنوب (SPIKE)، ومنظمة DiploFoundation. وسيجري إشراك المنظمات والمبادرات الأخرى المعنية حسب الاقتضاء.

هدف المنظمة: تعزيز قدرة جامعات البلدان النامية على تحسين دوراتها الدراسية عن قضايا التجارة والاستثمار والتنمية من خلال المعهد الالكتروني الافتراضي.	**الميزانية الموجزة** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
العلاقة بالخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وبالأهداف الإنمائية للألفية: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، البرنامج الفرعي ١ (العولمة الترابط والتنمية)، و ٢ (الاستثمار والمشاريع والتكنولوجيا)، و ٤ (الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة وتنمية الموارد البشرية)؛ والأهداف ١ إلى ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية.	المساعدة المؤقتة العامة	٣٠,٠
	الاستشاريون	٢٨٢,٠
	السفر	٦٠,٠
	الخدمات التعاقدية	٢٠,٠
	مصروفات التشغيل	١٠,٠
	الزمالات	٥٠,٠
	حلقات العمل	١٠٨,٠
	المجموع	**٥٦٠,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	**مؤشرات الإنجاز**
(أ) حدوث تحسن جوهري في الدورات الدراسية التي توفرها الجامعات المشاركة عن قضايا الاقتصادية والإنمائية الدولية، وبخاصة '١' تحديات العولمة واستراتيجيات التنمية، '٢' التجارة الدولية والسياسات التجارية، '٣' نقل التكنولوجيا وما يتصل بذلك من قضايا الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية، '٤' تيسير التجارة والنقل وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية	(أ) عدد الدورات التي تقوم الجامعات المشاركة بتدريسها (وعدد الطلاب الذين يتلقون هذه الدورات)، استنادا إلى ٤ نماذج تدريبية أساسية قام المشروع بوضعها
(ب) النجاح في تكييف المواد التدريبية الأساسية مع الأوضاع المحلية، وتحديثها وإدماجها في عملية تعليمية عادية	(ب) عدد النماذج التدريبية التي يتم تكييفها وفقا للأوضاع المحلية وإدماجها في الأنشطة التعليمية للجامعات التي تهتم بها
(ج) زيادة التعاون فيما بين جامعات بلدان الجنوب وتبادل المواد والخبرات التعليمية فيما بينها من خلال مرفق يُنشأ بصورة جديدة على شبكة الإنترنت، ومن خلال تبادل أعضاء الزمالات	(ج) في نهاية المشروع، توفر كل جامعة من الجامعات الأعضاء في شبكة المعهد الالكتروني الافتراضي، عبر المرفق المنشأ على شبكة الإنترنت، بنموذج تدريبي او اثنين من النماذج التي تم تكييفها

الأنشطة الرئيسية

٦٨ - ستشمل الأنشطة الرئيسية لهذا المشروع ما يلي:

(أ) تقدير احتياجات الجامعات العشر المنتقاة، وتحديد أربع قضايا محددة من القضايا الاقتصادية والإنمائية الدولية ضمن مجالات واسعة النطاق كي يجري وضع نماذج تدريبية أساسية بشأنها؛

(ب) إعداد دليل للتنمية، وتحديث المواد التعليمية، مع التشديد بصفة خاصة على عناصر التعلم النشط؛

(ج) وضع نماذج تدريبية أساسية عن القضايا الاقتصادية والإنمائية الدولية، فضلا عن دليل لحلقة عمل تدريبية عن تكييف المواد الأساسية التي ينتجها الأونكتاد مع الاحتياجات المحلية، وتنظيم حلقة عمل لعشر جامعات منتقاة؛

(د) وضع نماذج تدريبية أساسية عن القضايا الاقتصادية والإنمائية الدولية، وإدماجها في الأنشطة التعليمية للجامعات العشر المنتقاة؛

(هـ) عقد حلقة دراسية واحدة عن بناء الشبكات وتشكيل جماعات للممارسة لكافة أعضاء شبكة المعهد الالكتروني الافتراضي؛

(و) وضع نظام للزمالات فيما بين الجامعات المشاركة؛

(ز) عقد حلقة عمل تدريبية عن إدماج المواد التدريبية الأساسية في المقررات الدراسية الجامعية؛

(ح) توفير الخدمات الاستشارية لكل من الجامعات العشر المشاركة.

عين – شبكة بلدان الجنوب للمراكز المتعاونة في عملية التوقعات البيئية العالمية من أجل التقييم والإبلاغ البيئيين المتكاملين

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٥٦٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٦٩ – إن عدم وجود ما يكفي من الموارد والمعرفة الفنية المتصلة بالتقدير البيئي يؤدي إلى تدني عملية صنع القرار عن المستوى الأمثل نتيجة لنقص المعلومات أو عدم اتساقها فيما يتعلق بحالة الموارد البيئية وأثر السياسة البيئية على التنمية. وفي المقابل، إذا ما توفرت الموارد والمعرفة الفنية، يكون من الممكن سد الفجوات في التقديرات البيئية وتحسين نوعية المعلومات، مما يؤدي إلى الارتقاء بعملية صنع القرار إلى مستوى أعلى وإلى تحسين إدارة الموارد البيئية.

٧٠ – وفي عام ١٩٩٥، بدأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة نهجا مشتركا بين القطاعات يقوم على المشاركة والتشاور في التقديرات البيئية أطلق عليه اسم عملية التوقعات البيئية العالمية، وشمل طائفة واسعة من المؤسسات الشريكة، من بينها حوالي ٤٠ من المراكز المتعاونة في عملية التوقعات البيئية العالمية. والنواتج المنتجة حتى الآن تشمل ثلاثة أعداد من سلسلة تقرير عملية التوقعات البيئية العالمية؛ ومن المقرر إصدار العدد الرابع في عام ٢٠٠٧؛ والبيانات السنوية لعملية التوقعات البيئية العالمية، وتقارير التقديرات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل التقارير المتعلقة بأفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي،

ومنطقة القوقاز؛ فضلا عن نسخة من عملية التوقعات البيئية العالمية مخصصة للشباب. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك شعبة الإنذار المبكر والتقييم في برنامج البيئة في أنشطة أخرى للتقديرات البيئية على المستوى العالمي، مثل التقدير العالمي للمياه الدولية والتقدير البحري العالمي، اللذين يوفر برنامج البيئة فيهما القيادة والتنسيق، وتقدير تدهور الأرض في الأراضي الجافة وتقدير النظم الإيكولوجية للألفية ، الذي يشارك فيه البرنامج كشريك رئيسي.

٧١ - وتقوم شعبة الإنذار المبكر والتقييم التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بدعم الشبكات العالمية لتبادل المعلومات البيئية، مثل نظام المعلومات البيئية الدولي (انفوتيرا) (أنشأه برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام ١٩٧٧) الذي يعمل من خلال نظام من مراكز التنسيق الوطنية التي تعينها الحكومات، وشبكة UNEP.net (بدأت عام ٢٠٠١) التي تشمل المؤسسات الشريكة وفرادى مراكز التنسيق الوطنية. وتوفر الشبكتان على حد سواء طائفة واسعة من المعلومات والمنتجات والخدمات البيئية. والدرس الرئيسي المستفاد من تلك الشبكات يتمثل في أن الوصول إلى تقييم رفيع المستوى يستلزم (أ) ضرورة مشاركة الجهات المتعاونة مشاركة كاملة، لا تقتصر على تقديم البيانات والمعلومات فحسب، وإنما أيضا في تطوير المحتوى واستعراض وتنقيح المواد، (ب) ضرورة أن تكون المؤسسات المتعاونة نفسها أطرافا لشبكات إقليمية متعددة القطاعات، وليس مجرد هيئات خبراء منفصلة عن بعضها البعض، (ج) ضرورة توفر آلية للمؤسسات المتعاونة كي تستفيد كل منها من خبرات المؤسسات الأخرى ومواردها المنهجية.

٧٢ - ويأخذ المشروع المقترح في الحسبان الدروس المستفادة من شبكات المعلومات البيئية التابعة لبرنامج البيئة ومن الخبرات المكتسبة من أنشطة بناء القدرات في إطار عملية التوقعات البيئية العالمية. ويتركز المشروع على التعاون فيما بين مؤسسات البلدان النامية المعترف بها في بلدان الجنوب.

٧٣ - وسينشئ المشروع شبكة تتيح فرصا لتحديد وتحليل وتوثيق الخبرات الفنية والممارسات المبتكرة؛ وتبادل الأفكار والخبرات المتصلة بالبيئة والتقييمات البيئية المتكاملة؛ ومناقشة الشروط اللازمة لتطبيقها؛ واستعراضها والبحث عن حلول للمشاكل الناشئة.

٧٤ - وسيُنفذ المشروع في أربع مناطق: أفريقيا، واسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وغربي آسيا.

هدف المنظمة: تحسين صياغة السياسات المتصلة بالبيئة وعمليات صنع القرار التي تقوم على المعرفة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، من خلال تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في التطبيق الفعال للتقييمات البيئية المتكاملة.	**الميزانية الموجزة** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
العلاقة بالخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وبالأهداف الإنمائية للألفية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، البرنامج الفرعي ١ (التقييم البيئي والإنذار المبكر)، و ٢ (تطوير السياسات والقانون)، و ٣ (تنفيذ السياسات العامة)، و٥ (التعاون والتمثيل على المستوى الإقليمي)؛ والهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية.	المساعدة المؤقتة العامة	٥٠,٠
	الاستشاريون	١٢٠,٠
	أفرقة الخبراء	٦٠,٠
	السفر	٦٠,٠
	الخدمات التعاقدية	٢٧٠,٠
	المجموع	**٥٦٠,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	**مؤشرات الإنجاز**
(أ) زيادة تبادل الدروس المستفادة والممارسات الفضلى فيما بين المراكز المتعاونة في عملية التوقعات البيئية العالمية والمراكز المشاركة (أو التي ستشارك) في التقييم البيئي المتكامل على الصعيدين الأقاليمي والإقليمي	(أ) عدد الممارسات الفضلى في التقييم البيئي المتكامل، والإبلاغ المحدد الناتج عن المشروع والمتوفر للمشاركين في الشبكة
(ب) تعزيز قدرة المراكز المتعاونة في عملية التوقعات البيئية العالمية على إنجاز التقييم البيئي المتكامل على الصعيدين الأقاليمي والإقليمي	(ب) زيادة عدد تقارير عملية التوقعات البيئية العالمية المتصلة بالتقييم البيئي المتكامل التي تقدمها المؤسسات المتعاونة
(ج) تحسن القدرة الإقليمية والوطنية على دعم صياغة السياسات المتصلة بالبيئة وعمليات صنع القرار التي تقوم على المعرفة	(ج) عدد الممارسات الفضلى في التقييم البيئي المتكامل، والإبلاغ المتوفر لصناع السياسات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، مما يمكن نسبته بصورة مباشرة للمشروع

الأنشطة الرئيسية

٧٥ - ستشمل الأنشطة الرئيسية لهذا المشروع ما يلي:

(أ) إنشاء شبكة أقاليمية من المراكز المتعاونة في عملية التوقعات البيئية العالمية بين بلدان الجنوب؛

(ب) وضع مبادئ توجيهية مفصلة حسب كل منطقة لمنهجية التقييم والإبلاغ البيئيين المتكاملين في أفريقيا، وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وغربي آسيا؛

(ج) تطوير أدوات تدريبية متعددة الوسائط وغيرها من المنتجات ذات الصلة، وتوجيه موارد شبكة الإنترنت إلى أفريقيا، وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وغربي آسيا؛

(د) عقد اجتماع لفريق خبراء بمشاركة الأفرقة العاملة التابعة لعملية التوقعات البيئية العالمية لوضع أدلة تدريبية، ولمناقشة الممارسات الفضلى في التقييم البيئي المتكامل والإبلاغ في المناطق النامية؛

(هـ) إنشاء جماعة أقاليمية الكترونية افتراضية من الخبراء والمشاركين في التقييم البيئي المتكامل في البلدان النامية من خلال شبكة الإنترنت لتحديد وتوثيق واستعراض وتبادل الممارسات الفضلى والمبتكرة في التقييم والإبلاغ البيئيين.

فاء – تنفيذ برنامج إقليمي لاستدامة الإنتاج والاستهلاك في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (٥٦٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٧٦ – حرص اجتماع الخبراء الدولي المعني بإطار السنوات العشر لبرامج استدامة الإنتاج والاستهلاك، المعقود في مراكش في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، الذي استعرض متابعة تنفيذ نتائج قمة الأرض في ريو ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ، على إبراز ضرورة أن توضح الحكومات أولوياتها في مجال استدامة الإنتاج والاستهلاك لضمان فعالية وحسن توجيه التعاون الدولي، وللتصدي لتحديات الفقر وانعدام المساواة في المنطقة. كما دعا الاجتماع إلى وضع استراتيجية إقليمية لتعزيز أنماط استدامة الإنتاج والاستهلاك، وإلى إنشاء مجلس إقليمي للخبراء الحكوميين في مجال استدامة الإنتاج والاستهلاك.

٧٧ – صمم المشروع في ضوء الاستراتيجية المبينة أعلاه واعتبارات السياسة العامة كي يسهم في التنمية المستدامة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن طريق تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة ويسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بربط الإنتاج والاستهلاك المستدامين بالحد من الفقر. والجماعات المستهدفة هي السلطات الحكومية ذات الصلة في البلدان الـ ٣٣ لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكذلك عامة الجمهور، ورابطات المستهلكين، والمنظمات غير الحكومية، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومنتجو المنتجات المستدامة.

٧٨ – سيقوم على تنفيذ هذا المشروع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التي ستسهم بتوفير خبرتها بشأن تطوير السياسة العامة والمدخلات العالمية المتعلقة بعملية مراكش، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي ستسهم بخبرتها الاقتصادية الإقليمية.

هدف المنظمة: تحسين أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة بدعم المبادرات الوطنية والإقليمية.	**الميزانية الموجزة** (بألاف دولارات الولايات المتحدة)	
العلاقة بالخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وبالأهداف الإنمائية للألفية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، البرنامجان الفرعيان ٤ (التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد)، و ٥ (التعاون والتمثيل على المستوى الإقليمي)؛ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، البرنامج الفرعي ٩ (الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية)؛ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، البرنامج الفرعي ٤ (التنمية المستدامة)؛ والهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية.	المساعدة المؤقتة العامة	٢٨,٠
	الاستشاريون	٣٦,٠
	أفرقة الخبراء	٦٩,٠
	السفر	٥٦,٠
	الخدمات التعاقدية	٦٤,٠
	مصروفات التشغيل	٤٣,٠
	حلقات العمل	٢٦٤,٠
	المجموع	**٥٦٠,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) وضع سياسات وتدابير تهدف إلى تعزيز الأنماط المستدامة للإنتاج والاستهلاك من قبل الحكومات المشاركة والعمل بهذه السياسات والتدابير	(أ) '١' عدد المبادرات الحكومية المصممة والتي بدأ العمل بها وتعالج وتعزز الإنتاج والاستهلاك المستدامين
	'٢' زيادة عدد الموظفين الحكوميين الذين يملكون قدرات ومهارات تمكنهم من معالجة قضايا الإنتاج والاستهلاك المستدامين
(ب) زيادة مشاركة القطاع الخاص في تعزيز وتنفيذ الإنتاج والاستهلاك المستدامين	(ب) '١' عدد الذين يحضرون المعارض والأحداث التجارية لتعزيز صنع المنتجات المستدامة واستهلاكها
	'٢' زيادة عدد مقاولي القطاع الخاص الذين يتمتعون بمهارات في تطبيق النهج المستدامة للإنتاج والاستهلاك
(ج) زيادة وعي الجمهور عموما والمنظمات غير الحكومية ومشاركتهما فيما يتعلق بتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين	(ج) '١' عدد أنشطة توعية الجمهور بالإنتاج والاستهلاك المستدامين
	'٢' عدد أفراد المجتمع المدني الذين يحضرون الأحداث التي تروج للإنتاج والاستهلاك المستدامين

الأنشطة الرئيسية

٧٩ - ستتضمن الأنشطة الرئيسية لهذا المشروع العناصر التالية:

(أ) عقد اجتماعين لأفرقة خبراء بشأن صياغة وتوحيد استراتيجية إقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين مع كافة أصحاب المصلحة؛

(ب) وضع أربعة مشاريع رائدة في أربعة بلدان مختارة تهدف إلى تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛

(ج) تيسير تبادل المعلومات فيما بين البرامج والمبادرات الإقليمية والعالمية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ ودعم وتوحيد أعمال المجلس الإقليمي للخبراء الحكوميين المعني بالاستهلاك والإنتاج المستدامين؛

(د) عقد أربع حلقات عمل لبناء القدرات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بشأن التصميم الإيكولوجي والتسويق، تهدف إلى تيسير عقد الاجتماعات الإقليمية ودون الإقليمية لأصحاب المصلحة في الاستهلاك والإنتاج المستدامين، استنادا إلى الشبكات القائمة؛

(هـ) شن حملات لزيادة الوعي على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي بغرض نشر نتائج المشاريع الرائدة بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛

(و) توفير خدمات إرشادية بشأن الاستراتيجيات والسياسات الإقليمية والوطنية بالنسبة للاستهلاك والإنتاج المستدامين

صاد - جمع وتحليل البيانات بشأن الاتجاهات في مجال المخدرات والجريمة والتغرير بالضحايا في أفريقيا

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (٤٨٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٨٠ - البيانات بشأن حالة المخدرات والجريمة في أفريقيا محدودة وغير منظمة جيدا. وهذا يجعل من الصعب جدا التوصل إلى تقييم دقيق لما إذا كانت حالة ما تتحسن أو تسوء. لذلك، تدعو الحاجة الماسة إلى وضع آلية لجمع وتحليل البيانات بشأن اتجاهات المخدرات والجريمة والتغرير بالضحايا في أفريقيا.

٨١ - يرتبط المشروع المقترح بالجهود الجارية التي يبذلها مكتب المخدرات والجريمة لجمع وتحليل البيانات بشأن القضايا الرئيسية للمخدرات والجريمة. وقد دعا قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٢/٢٠٠٤ إلى زيادة

الجهود لمكافحة المخدرات والجريمة بوصفهما عقبات في وجه النمو في أفريقيا، بما في ذلك في سياق الأهداف الإنمائية للألفية والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وسيعتمد هذا المشروع على خبرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في جمع وتحليل البيانات بشأن المخدرات والجريمة ودعم ومدخلات مكاتبه الميدانية وشبكة الخبراء الأفريقيين والمؤسسات الأفريقية.

٨٢ - وسيركز المشروع على أربع مناطق فرعية (شمال أفريقيا وغرب ووسط أفريقيا، وشرق أفريقيا وأفريقيا الجنوبية) وسيشرك ثمانية بلدان (بَلَدَان في كل منطقة فرعية)، لم يتم اختيارها بعد. ومن المتوقع في نهاية المشروع أن تستفيد حكومات البلدان المشاركة من تحسن المعرفة عن جمع وتحليل البيانات بشأن الجريمة والمخدرات، لدعم سياسات وبرامج التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. كما سيساعد المجتمع الدولي والمؤسسات الإقليمية على تحسين المعرفة بشأن حالة المخدرات والجريمة في أفريقيا، كي يتمكنوا من تقديم مساعدة أكثر فعالية وأدق غرضا لتلك القارة. وسيقوم على تنفيذ المشروع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. كما سيتعاون المشروع مع برنامج المدن الأكثر أمنا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

هدف المنظمة: تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على جمع البيانات بشأن الاتجاهات في مجال المخدرات والجريمة والتغرير بالآخرين وتحليل هذه البيانات.	**الميزانية الموجزة** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
العلاقة بالخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وبالأهداف الإنمائية للألفية: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، البرنامجان الفرعيان ١ (البحث والتحليل والدعوة)، و ٣ (المساعدة والمشورة في المسائل التقنية)؛ والهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية.	المساعدة المؤقتة العامة	٧٢,٠
	الاستشاريون	٤٥,٠
	السفر	٢٤,٠
	الخدمات التعاقدية	٣٠٠,٠
	مصروفات التشغيل	٧,٠
	حلقات العمل	٣٢,٠
	المجموع	**٤٨٠,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	**مؤشرات الإنجاز**
(أ) زيادة دراية الدول الأعضاء الأفريقية بشأن آليات الفعالية من حيث التكلفة لجمع البيانات وتحليلها	(أ) '١' عدد الطرائق الموثوقة والتي يمكن تكرارها بالنسبة لجمع البيانات، المستعملة في عدد من البلدان الأفريقية
	'٢' زيادة عدد البلدان الأفريقية القادرة على إجراء دراسات استقصائية عن الجريمة والتغرير بالضحايا بسبب المخدرات والنزعة الإجرامية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(ب) تحسين المعرفة بحالة المخدرات والجريمة والتغرير بالضحايا في أفريقيا	(ب) '١' زيادة عدد البلدان الأفريقية التي تستجيب لدراسات الأمم المتحدة الاستقصائية بشأن المخدرات والجريمة
	'٢' زيادة عدد البلدان الأفريقية التي تتيح للمجتمع الدولي بيانات منشورة عن المخدرات والجريمة
(ج) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على جمع البيانات وتقديم التقارير إلى الأمم المتحدة بشأن قضايا المخدرات والجريمة	(ج) زيادة عدد البلدان الأفريقية التي تستجيب لاستبيانات الأمم المتحدة بشأن المخدرات والجريمة وتشارك في العملية الدولية لوضع سياسات قائمة على الأدلة ومنع الجريمة ومكافحة المخدرات

الأنشطة الرئيسية

٨٣ - ستشمل الأنشطة الرئيسية لهذا المشروع ما يلي:

(أ) استحداث وإنشاء شبكة أفريقية للخبراء، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (تحديد المكاتب الإحصائية الوطنية، والخبراء بشأن المخدرات والجريمة، ومؤسسات البحوث التي تستطيع أن تعمل كجهات نظيرة للمشروع في ثمانية بلدان، بَلَدان لكل منطقة فرعية)؛

(ب) وضع صيغة نهائية لمنهجية شاملة تستند إلى تحديد الأنشطة ذات الأولوية في مجال جمع البيانات وتحليلها وما يتصل بذلك من طرائق التنفيذ (بالتشاور مع المكاتب الميدانية، والجهات المانحة، والخبراء، والمنظمات الإقليمية)؛

(ج) استحداث قواعد بيانات إقليمية لأفريقيا فيها معلومات عن مختلف جوانب المنع والمكافحة فيما يتصل بالمخدرات والجريمة؛

(د) وضع منهاج تدريبي للوكالات الحكومية في مجال جمع المعلومات التي تتطلبها الصكوك الدولية (اتفاقيات المخدرات والجريمة)؛

(هـ) تنفيذ مجموعة من الدراسات الاستقصائية لجمع المعلومات بشأن اتجاهات المخدرات والجريمة في بلدان مستهدفة (بما في ذلك إنشاء أفرقة أبحاث، وتقديم التدريب في ميدان تقنيات العيّنات، واختيار الذين يقومون بالمقابلات وتدريبهم، والتدريب في مجال إدخال البيانات وتحليلها)؛ وربط النتائج بقاعدة البيانات الإقليمية؛

(و) عقد حلقة عمل للتقييم النهائي بغرض مقارنة الخبرات على الصعيد القطري ومناقشة الإنجازات والمشاكل والأولويات على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، كي يتمخض ذلك عن إنتاج نموذج مستدام لجمع البيانات عن المخدرات والجريمة وتحليلها يمكن أن تعتمده الدول الأعضاء؛

(ز) تقديم الخدمات الاستشارية في مجال تنظيم الدراسات الاستقصائية وتنفيذها.

قاف – ضمان السلامة للفقراء في المناطق الحضرية من خلال الحكومة المحلية وبناء القدرات، مع التركيز على أكثر الفئات حرمانا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (٠٠٠ ٦٢٥ دولار)

معلومات أساسية

٨٤ – تم تطوير ممارسات ونهج تمكّن الحكومات المحلية من أداء دور فعال في مجال السلامة في المناطق الحضرية لمعظم الفئات الضعيفة. غير أن تطبيق وتطوير هذه النهج في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ما زال محدودا نوعا ما، ولا يوجد تركيز في مجال بناء القدرات أو تطوير الأدوات المناسبة على الصعيد دون الإقليمي. وإن تمكين الحكومات المحلية من استيعاب مفهوم السلامة الحضرية للفقراء القائمة على أساس المجتمع الصغير، وتوفير وصولهم إلى هذه الممارسات والأدوات، سيؤدي إلى سياسات وبرامج إنمائية يمكن أن تحسن السلامة والأمن لأكثر الناس ضعفا وأفقرهم في المناطق الحضرية.

٨٥ – وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، من خلال برنامج المدن الأكثر أمنا، يدعم تنفيذ جدول أعمال الموئل ونتائج المؤتمر الدولي المعني بالسلامة المستدامة (ديربان، ٢٠٠٣)، الذي يعلن بصراحة أن المستوى المحلي هو أنسب مكان لاتخاذ الإجراءات، على أن يأخذ محافظو المدن زمام المبادرة في تعزيز السلامة المجتمعية.

٨٦ – سيعمل المشروع على تقديم التفكير والممارسات الجديدة التي تظهر بشأن السلامة الحضرية إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وسيتم تزويد وتدريب المدن المشاركة في المنطقة على استعمال مجموعة أدوات شاملة تم وضعها لدعم المبادرات المحلية لمنع الجريمة. وسيوفر هذا البرنامج خبرة المدن في شبكته (بما في ذلك المدن الواقعة في أوروبا، وأفريقيا، وأمريكا الشمالية، وكذلك آسيا وأستراليا). وسيعمل البرنامج عن طريق الدعوة وتطوير الأدوات وإدارة المعرفة، وكذلك بناء القدرات على نحو مباشر على الصعيد المحلي. وسينفذه موئل الأمم المتحدة بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وسيكفل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إدخال النتائج في الحوار الأوسع بشأن المبادئ التوجيهية الدولية والمعايير الخاصة بنظام العدالة الجنائية.

هدف المنظمة: تعزيز قدرة الحكومات المحلية على الترويج لممارسات السلامة الحضرية وإغناء ثقافة لمنع الجريمة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.		**الميزانية الموجزة** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
العلاقة بالخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وبالأهداف الإنمائية للألفية: موئل الأمم المتحدة، البرنامج الفرعي ١ (توفير المأوى والمستوطنات البشرية المستدامة)؛ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، البرنامج الفرعي ١ (الفقر والتنمية)؛ الهدفان ١ و ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية.	المساعدة المؤقتة العامة	١٢٠,٠
	الاستشاريون	١٦٥,٠
	أفرقة الخبراء	٥٠,٠
	السفر	٣٥,٠
	الخدمات التعاقدية	١٧٠,٠
	مصروفات التشغيل	١٥,٠
	حلقات العمل	٧٠,٠
	المجموع	**٦٢٥,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	**مؤشرات الإنجاز**
(أ) تحسين حصول كبار أصحاب المصلحة والسلطات الحضرية على معرفة الممارسات والأدوات الناجحة لتحسين السلامة الحضرية	(أ) '١' زيادة عدد أصحاب المصلحة الذين يصلون إلى المرافق الشبكية للموارد الإقليمية '٢' إتاحة وثائق يؤيدها الأقران بشأن ما لا يقل عن ١٠ ممارسات للسلامة الحضرية '٣' زيادة عدد السلطات المحلية وشركائها على الصعيد الإقليمي الذين يستعملون المجموعة المعدلة لأدوات المدن الأكثر أمنا
(ب) تعزيز قدرة الحكومات المحلية الحضرية على تشكيل شراكات فعالة مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك أشد الفئات حرمانا (كالشباب المعرضين للخطر)، لمعالجة السلامة الحضرية	(ب) '١' زيادة عدد المدربين على نهج السلامة الحضرية وأدواتها المتاحة في المنطقة وانتشارهم في المنطقة '٢' زيادة عدد الحكومات المحلية العاملة كشريكات في مبادرات ومناقشات منع الجريمة الحضرية في المنطقة
(ج) زيادة مهارات ومعرفة أصحاب المصلحة في مجال وضع سياسات وبرامج فعالة وقائمة على أساس المجتمع الصغير لتحسين السلامة الحضرية	(ج) زيادة عدد مبادرات السلامة الحضرية الفعالة والقائمة على أساس المجتمع الصغير المقدمة بوصفها مبادرات رائدة في الحكومات المحلية في المنطقة

الأنشطة الرئيسية

٨٧ - ستشمل الأنشطة الرئيسية لهذا المشروع ما يلي:

(أ) عقد اجتماعين لفريق خبراء لاستعراض وتحليل الصلات بين الفقر والسلامة والأمن الحضريين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ووضع السلامة الحضرية في إطار السياق الأوسع للأمن البشري؛ وتحليل دور الحكومات المحلية في مجال السلامة الحضرية في آسيا والمحيط الهادئ؛ وتحديد وتوثيق ما لا يقل عن ١٠ ممارسات فعالة ومبتكرة في مجال السلامة الحضرية للفقراء في المنطقة؛

(ب) انتقاء ثلاث مدن لتنفيذ مبادرات رائدة لإدماج آليات فعالة للسلامة الحضرية على أساس المجتمع الصغير، على صعيد المدينة أو المنطقة، وربطها مع برامج الحد من الفقر، وتطبيق الدروس المستفادة على آليات الدعم الوطنية والإقليمية؛

(ج) تطوير مبادرة لتحسين السلامة الحضرية، تكون فعالة وقائمة على أساس المجتمع الصغير، على أساس تجريبي في ٣ مدن؛

(د) تكييف مجموعة أدوات المدن الأكثر أمنا مع حاجات منطقة آسيا والمحيط الهادئ، استنادا إلى مبادرات وممارسات رائدة في المنطقة، وإلى وحدات تدريبية؛

(هـ) تنفيذ حلقة عمل إقليمية لتدريب المدربين بغية بناء علاقات عمل فعالة بين الحكومات المحلية وأصحاب المصلحة معها؛

(و) عقد حلقة عمل عن منع الجريمة الحضرية وإجراء جولات دراسية؛

(ز) توفير خدمات استشارية عن بناء القدرات وعن إقامة مشاريع رائدة.

راء – تعزيز القدرة الإحصائية دعما للتقدم نحو الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي[أ]

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا (٠٠٠ ٩٥٠ دولار)

معلومات أساسية

٨٨ – الإحصاءات أداة هامة في عمليات صنع السياسة العامة في مجال التنمية، بالنسبة للبلدان والمنظمات الإقليمية. فالحاجة تدعو إليها للوقوف على الحالة الراهنة للتنمية، وتحديد الأهداف والغايات بالنسبة للمستقبل، وقياس التقدم المحرز والتطور. غير أنه ما زالت توجد ثغرة كبيرة بين الطلب على المعلومات، وقدرة معظم البلدان في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على توفيرها بشكل منتظم.

(أ) الدول الأعضاء هي: أنغولا وبوتسوانا وجمهورية تترانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي وسوازيلند وسيشيل وليسوتو وملاوي وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا.

٨٩ - تعترف خطة التنمية الاستراتيجية الإرشادية الإقليمية التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بالإحصاءات بوصفها إحدى المجالات الشاملة لعدة قطاعات، التي ينبغي تعزيزها لتشجيع التعاون والتكامل الإقليميين، على مدى السنوات الـ ١٥ المقبلة. لذلك، فإن هذا المشروع مصمم لتحسين توافر وموثوقية البيانات الأساسية اللازمة لتخطيط التنمية في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، مع تشديد خاص على الاحتياجات من هذه البيانات بالنسبة للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا والأهداف الإنمائية للألفية. ويهدف المشروع إلى تيسير الربط الشبكي فيما بعد فيما بين المناطق الفرعية من خلال تقاسم المعرفة وإدارتها على نحو فعال. وفضلا عن ذلك، سيعزز هذا المشروع الروابط بين المنتجين للإحصاءات ومستعمليها.

٩٠ - ويبني هذا المشروع على الدروس المستفادة من ثلاثة مشاريع لإحصاءات التنمية، تنفذها الشعبة الإحصائية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في مناطق الجماعة الكاريبية، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وستنفذ المشروع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع الشعبة الإحصائية لأمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وبمشاركة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

هدف المنظمة: تعزيز قدرة الحكومات في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بالنسبة لإنتاج وتحليل الإحصاءات المرجعية لدعم الرصد الوطني للتقدم المحرز نحو الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.	**الميزانية الموجزة** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
العلاقة بالخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وبالأهداف الإنمائية للألفية: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، البرنامجان الفرعيان ٤ (التنمية المستدامة) و ٥ (الإحصاءات)؛ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، البرنامج الفرعي ٤ (تسخير المعلومات لأغراض التنمية).	المساعدة المؤقتة العامة	٨٠,٠
	الاستشاريون	٧٥,٠
	أفرقة الخبراء	١١٠,٠
	السفر	١٩٠,٠
	الخدمات التعاقدية	٤٥,٠
	مصروفات التشغيل	٨٠,٠
	حلقات العمل	٣٧٠,٠
	المجموع	**٩٥٠,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تحسين تنظيم النظم الإحصائية والعلاقات بين المستعملين والمنتجين للتوصل إلى بيانات تكون جيدة وتقدم في وقتها وذات صلة عن الأهداف الإنمائية للألفية	(أ) زيادة حجم البيانات الإحصائية الرسمية لتتبع التقدم المحرز نحو الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف المتفق عليها دوليا، من التي تستعملها النظم الإحصائية والجمهور ووسائط الإعلام
(ب) اعتماد أساليب ومعايير إحصائية دولية لإدارة المعرفة فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية والأهداف المتفق عليها دوليا	(ب) '١' زيادة عدد المكاتب الإحصائية الوطنية التي تستعمل التعاريف والمنهجيات الإحصائية المشتركة
	'٢' زيادة عدد المكاتب الإحصائية الوطنية التي توفر مؤشرات ذات نوعية محسنة بالنسبة للبحث والتحليل المتوجه نحو السياسة العامة

الأنشطة الرئيسية

٩١ - ستشمل الأنشطة الرئيسية لهذا المشروع ما يلي:

(أ) تنظيم ست حلقات عمل تدريبية لموظفي المكاتب الإحصائية الوطنية لتحسين القدرات التقنية للبلدان في مجال جمع الإحصاءات الديموغرافية والاجتماعية، والإحصاءات الاقتصادية، وإحصاءات البيئة والطاقة؛ وفي مجال التصنيف الإحصائي؛ وفي مجال تنظيم النظم الإحصائية؛ وفي العلاقات بين المستعمل والمنتج؛

(ب) عقد اجتماع فريق خبراء بشأن تنسيق مؤشرات التنمية لتبادل الخبرات القطرية، واعتماد منهجيات وتصنيفات مشتركة لجمع البيانات؛ وتوفير منتدى لإجراء حوار فيما بين بلدان المنطقة وغيرها من المناطق؛ وتحديد مجالات الأولوية المشتركة في السياسة العامة، ووضع نواة لمجموعة إرشادية إقليمية مقابل ذلك؛

(ج) تحقيق قابلية الربط بين الخبراء في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتصلة بالإحصاءات لتعزيز تقاسم المعلومات فيما بين الخبراء في ميادين كل منهم، والحصول على المعلومات على مواقع الشبكة، وتبادل التقارير الإحصائية؛

(د) تعزيز تبادل الخبراء بين المكاتب الإحصائية لتشجيع تنفيذ المنهجيات المشتركة وتيسير تبادل المعلومات عن المعايير الإحصائية؛

(هـ) توفير المساعدة التقنية لتعزيز المؤسسات الوطنية والإقليمية في جمع الإحصاءات وتصنيفها ونشرها واستعمال التكنولوجيا وصيانتها.

شين – إعمال الأهداف الإنمائية للألفية من خلال سياسات الاقتصاد الكلي الشاملة اجتماعيا

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (٦٠٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٩٢ - إن نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة، لا سيما إعلان الألفية، وتوافق مونتيري، وخطة تنفيذ جوهانسبرغ، قد زادت من أعمال مواطني الدول الأعضاء فيما يتصل بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. ونظرا لتنوع نتائج العولمة والتحرير الاقتصاديين المترتبة في مجال التنمية الاجتماعية، تزايد الاعتراف بأهمية إيجاد إطار موحد للسياسة الاقتصادية والاجتماعية يعالج نقاط الضعف الاقتصادية والمشاكل الاجتماعية في نفس الوقت. وقد أكدت ذلك البحوث التي أجريت مؤخرا بشأن العلاقة بين النمو الاقتصادي والحد من الفقر والمؤشرات الاجتماعية، مما أبرز أهمية التفاعل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

٩٣ - سيساعد المشروع صانعي ومصممي السياسة الوطنية على تنمية المعارف والمهارات لإدماج أهداف الاقتصاد الكلي والأهداف الاجتماعية في صوغ السياسة العامة والاستفادة على نحو أفضل من مجال السياسة الوطنية المتاح لمتابعة الأهداف الإنمائية في وجه الصدمات الخارجية. كما سيساعد هذا المشروع الحكومات على بناء القدرة على إعمال الأهداف الإنمائية للألفية من خلال سياسات للاقتصاد الكلي شاملة اجتماعيا وتحقق المساواة، بالاعتماد على تحديد نماذج وأطر الاقتصاد الكلي المناسبة، التي سوف تبرر الآثار الاجتماعية للسياسات وكذلك للتغيرات والتفاعلات الهيكلية مع باقي أنحاء العالم.

٩٤ - ستنفذ المشروع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

هدف المنظمة: تعزيز قدرة صانعي السياسة على صوغ وتقييم سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تلك التي تنبثق عن الأهداف الإنمائية للألفية، وتصميم إطار وأدوات لنهج وضع نماذج الاقتصاد الكلي التي تنطوي على آثار اجتماعية إيجابية.		**الميزانية الموجزة** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
العلاقة بالخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وبالأهداف الإنمائية للألفية: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، البرنامج الفرعي ٧ (الاتجاهات والقضايا والسياسات المتعلقة بالتنمية العالمية).	المساعدة المؤقتة العامة	٣٠,٠
	الاستشاريون	١٥٠,٠
	أفرقة الخبراء	٥٠,٠
	السفر	٧٠,٠
	الخدمات التعاقدية	١٥,٠
	مصروفات التشغيل	٢٥,٠
	حلقات العمل	٢٦٠,٠
	المجموع	**٦٠٠,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تطوير أطر لسياسة الاقتصاد الكلي الشاملة اجتماعيا دعما لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تكملها، حسب الاقتضاء، نماذج للاقتصاد الكلي	(أ) عدد المقترحات التي يضعها المشاركون من أجل شبكة مستعملين وتوافق آراء على أساس إقليمي
(ب) تحقيق إدماج أفضل للصلات الإقليمية في سياسات الاقتصاد الكلي	(ب) أطر السياسة العامة في المقترحات التي يضعها المشاركون ستبرر إيجاد الصلات الإقليمية وسيكون قد تم استعراضها من خلال شبكة من المستعملين للإطار والنموذج الكلي الشامل اجتماعيا
(ج) زيادة الوعي بوجود مجال فعال لصنع السياسة متاح للاستعمال في البيئة الاقتصادية الدولية الراهنة	(ج) ستكون المقترحات التي يضعها المشاركون قد وضعت خطة للمجالات التي يمكن فيها تحسين الاستفادة من حيز السياسة الوطنية لتعزيز الأهداف الإنمائية للألفية

الأنشطة الرئيسية

٩٥ - تشتمل الأنشطة الرئيسية لهذا المشروع على ما يلي:

(أ) وضع أطر نماذج أولية لسياسات الاقتصاد الكلي الشاملة اجتماعيا في البلدان ذات الدخل المنخفض، التي تبرر صراحة للآثار الاجتماعية والأثر في مجال العمالة لهذه السياسات وكذلك لتأثير العوامل الخارجية (الدولية)؛

(ب) إجراء دراسات حالة وطنية والاضطلاع بدراسات أساسية أخرى تستعمل كمدخلات لأطر السياسة العامة؛

(ج) إجراء حلقات عمل في كل من المناطق الثلاث بالاستناد إلى الأطر والدراسات النموذجية، مع إشراك كل من اللجان الإقليمية وشبكات البحوث الإقليمية؛

(د) إجراء ثلاث حلقات عمل أقاليمية تعمل على التوليف بين نتائج حلقات العمل في المناطق؛

(هـ) وضع مقترحات لأطر سياسة الاقتصاد الكلي الشاملة اجتماعيا بالنسبة للبلدان، مع إدماج الصلات الإقليمية والاستفادة من مجال صنع السياسات الفعالة المتاح في البيئة الاقتصادية الدولية الراهنة؛ والدعوة على الصعيد الوطني إلى بناء توافق في الآراء حول هذه الأطر؛

(و) نشر نتائج المشروع، بما في ذلك بشأن أفضل الممارسات، على شكل سلسلة من ورقات المناقشة في السنة الثانية؛

(ز) لدى انتهاء المشروع، نشر مجلد يوجز جميع المقترحات القطرية، لاستعماله كأداة للدعوة على الصعيد الوطني.

تاء – بناء القدرات لإدماج المسنين في الأهداف والأطر الإنمائية من خلال تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (٥١٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٩٦ – عقب اعتماد خطة العمل الدولية المتعلقة بالشيخوخة في الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة في عام ٢٠٠٢، حدد اجتماع استشاري أقاليمي بشأن التنفيذ الوطني لخطة العمل القضايا الرئيسية المعلقة والعقبات في وجه التنفيذ الوطني، ووضع مبادئ توجيهية استراتيجية لإدماج قضايا الشيخوخة في برامج التنمية الوطنية، وساهم في وضع إطار للمساعدة التقنية على الصعيد الوطني. وأحد الأهداف الرئيسية لخطة العمل هو تعزيز اتباع نهج إنمائي إزاء شيوخة السكان من خلال إدراج المسنين في الخطط والسياسات الإنمائية الدولية والوطنية على نحو يشمل جميع القطاعات.

٩٧ – ومن المتوخى أن يكون تبادل الخبرة والدروس المستفادة فيما بين البلدان المتجاورة، في نطاق هذا المشروع، عاملا على تحسين وتعزيز تنفيذ خطة عمل مدريد على الصعيد دون الإقليمي. ويمكن أن يتواصل تعزيز

تقاسم الخبرة فيما بين المناطق عن طريق آلية قائمة على أساس الشبكة تقيمها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٩٨ - ستنفذ هذا المشروع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجان الإقليمية والرابطة الدولية لمساعدة المسنين.

هدف المنظمة: تعزيز قدرة الحكومات على إدماج قضايا الشيوخة في صوغ سياسة التنمية الوطنية وتخطيط البرامج، وتنفيذها، ورصدها، وتقييمها.		**الميزانية الموجزة** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
العلاقة بالخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وبالأهداف الإنمائية للألفية: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، البرنامج الفرعي ٣ (السياسات الاجتماعية والتنمية)؛ الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية.	السفر	١٤٠,٠
	الخدمات التعاقدية	٨٠,٠
	مصروفات التشغيل	٤٠,٠
	الزمالات	١٠,٠
	حلقات العمل	٢٤٠,٠
	المجموع	**٥١٠,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تحقيق المزيد من إدماج قضايا الشيوخة في صوغ السياسات وتخطيط البرامج وتنفيذها ورصدها	(أ) عدد قضايا الشيوخة التي يتم إدماجها في أطر السياسة العامة، وتخطيط البرامج، وتحليلات الحالة، وأهداف وميزانيات السياسة العامة/البرامج
(ب) تعزيز تقاسم المعرفة وبناء القدرات من خلال تشكيل فريق دون إقليمي من المدرِّبين وإقامة شبكات مستدامة على أساس الإنترنت	(ب) عدد أحداث التدريب اللاحق التي يديرها المشاركون على نحو مستقل
(ج) إقامة شبكات دون إقليمية مستدامة على أساس الإنترنت	(ج) عدد النشرات/الوثائق التي توضع على الشبكة للاطلاع

الأنشطة الرئيسية

٩٩ - ستشمل الأنشطة الرئيسية لهذا المشروع ما يلي:

(أ) إيفاد بعثات خدمات استشارية بشأن تقييم الاحتياجات وبناء القدرات، بما في ذلك التدريب؛

(ب) تنفيذ برنامج لبناء القدرات على ثلاث خطوات، يشمل حلقة عمل للدعوة ليوم واحد تقدم إلى صناع السياسة ووسائط الإعلام؛ وتقديم تدريب رسمي لمدة أربعة أيام قائم على موضوع الكفاءة إلى مديري

البرامج والمستشارين بشأن الشيوخة وقضايا الاحتواء الاجتماعي؛ وتقديم تدريب للمدربين لمدة خمسة أيام – يتم توسيعه على الصعيد دون الإقليمي عن طريق ضم مشاركين من البلدان المجاورة؛

(ج) تشكيل قوة عمل للمشروع يكون أعضاؤها من البلدان المختارة لهذا المشروع لتيسير التنفيذ والإسهام في استدامة المشروع؛

(د) تنظيم اجتماع لمدة ثلاثة أيام لتقاسم الخبرة؛

(هـ) عقد اجتماع تقييم نهائي لمدة ثلاثة أيام لمناقشة إنجازات المشروع وتحليلها؛

(و) عقد حلقة عمل في سياق الحلقات الدراسية والأحداث المنظمة خلال دورات الجمعية العامة ولجنة التنمية الاجتماعية، لإطلاع الدول الأعضاء على إنجازات المشروع؛

(ز) إقامة شبكات دون إقليمية على الشبكة لتيسير عمليات التبادل المباشر والتعلم باستعمال القدرة التقنية الوطنية والإقليمية.

ثاء – إشراك نساء الشعوب الأصلية: بناء قدرة الحكومات المحلية من خلال التكنولوجيات الجديدة في أمريكا اللاتينية

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة (٤٥٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١٠٠- إن الشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية هي من بين الشعوب الأفقر في المنطقة التي تتميز بمقادير كبيرة من عدم المساواة والاستبعاد وانعدام الأمن. ومجتمعات الشعوب الأصلية هي عادة أكثر المجتمعات تهميشا من حيث قدرتها على الوصول إلى الخدمات العامة والانتفاع بها ومن حيث المشاركة في العمليات السياسية. أما حصولهم على التعليم والتدريب والمعلومات والاتصال الشبكي فهو غالبا محدود – وكل هذه الأمور قد تكون لها آثار هامة في فرص التنمية. وفي نطاق المجتمعات الأصلية، تكون المرأة غالبا هي الأفقر والأكثر تهميشا والأكثر جهلا بحقوقها الإنسانية وحقوقها السياسية.

١٠١- يهدف المشروع إلى مساعدة نساء الشعوب الأصلية على تحقيق مزيد من المشاركة في عمليات صنع القرار المحلية من خلال استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بزيادة وصلهم بالشبكات (اتصال الكثير منهن مع الكثير منهن)، والدعوة والقدرة على تقاسم المعلومات. ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن

تيسر عدة مراحل من التشاور والمشاركة في مجال السياسة العامة، مثلا من خلال إقامة حيز عملي يمكن تقاسمه وتوفير معلومات تقليدية وجديدة ذات صلة ثم فرز هذه المعلومات.

١٠٢- حث منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية الدول الأعضاء على اتخاذ خطوات ملموسة لزيادة مشاركة المرأة من الشعوب الأصلية في هياكل الحكم وصنع القرار على جميع المستويات. ودعت الجمعية العامة، في قرارها ١٧٤/٥٩ الذي أعلنت فيه بدء العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم، في جملة أمور، على تنفيذ برامج عملية المنحى ومشاريع محددة، وزيادة الدعم التقني وأنشطة وضع المعايير بالنسبة للشعوب الأصلية.

١٠٣- وستنفذ هذا المشروع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمعهد الدولي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة.

هدف المنظمة: تعزيز قدرة المؤسسات على الصعيد الوطني وصعيد المجتمعات الصغيرة في بلدان مختارة في أمريكا اللاتينية على إشراك نساء الشعوب الأصلية في عمليات صنع القرار بالاستفادة من التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات.	**الميزانية الموجزة** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
العلاقة بالخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وبالأهداف الإنمائية للألفية: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، البرنامج الفرعي ٢ (القضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة)؛ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، البرنامج الفرعي ٥ (دمج المنظور الجنساني في التنمية الإقليمية)؛ والأهداف الإنمائية للألفية من ١ إلى ٨.	المساعدة المؤقتة العامة	٣٠,٠
	الاستشاريون	١٨٠,٠
	السفر	٣٩,٠
	الخدمات التعاقدية	١٦٧,٠
	مصروفات التشغيل	٤,٠
	حلقات العمل	٣٠,٠
	المجموع	**٤٥٠,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تحسين القدرة المؤسسية والمجتمعية في الحكم المحلي بإشراك نساء ومجتمعات الشعوب الأصلية	(أ) '١' عدد الحكومات المحلية التي تأخذ زمام المبادرة في التحكم بتنميتها (بما في ذلك في مجالات المعلومات عن الصحة، والتعليم، والقيادة، والحكم، والتمويل الصغير، والتجارة الإلكترونية) '٢' عدد نساء ومجتمعات الشعوب الأصلية المشاركة في عمليات صنع القرار

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(ب) إحداث تغيير في مضمون المعلومات المتاحة لنساء الشعوب الأصلية والموجهة إليهن، بما في ذلك مراعاة الفوارق بين الجنسين في وسائط الإعلام والمعلومات العملية المتعلقة بتمكين نساء الشعوب الأصلية وتنميتهن	(ب) الزيادة على الموقع الشبكي على الإنترنت في توافر المواد الدراسية والحلقات الدراسية القياسية، والمشاريع والبرامج المتعلقة بالاتصال الممكن وغير ذلك من المعلومات الموجهة إلى نساء الشعوب الأصلية وفقا لاحتياجاتهن وواقعهن
(ج) زيادة المعرفة واستعمال تكنولوجيات المعلومات القائمة والجديدة من قبل الحكومات المحلية ونساء الشعوب الأصلية ومجتمعاتها	(ج) عدد الدورات التدريبية التي تعدّلها وتستعملها معاهد التدريب التابعة للحكومة المحلية التي تشترك فيها مجتمعات الشعوب الأصلية في البلدان المشاركة

الأنشطة الرئيسية

١٠٤- ستشمل الأنشطة الرئيسية لهذا المشروع ما يلي:

(أ) إجراء تحليل وتقييمات للاحتياجات في حكومات محلية مختارة، بما في ذلك استعراض للهياكل الأساسية المتاحة، والعوائق في وجه وصول المرأة، والمجموعات القائمة لنساء الشعوب الأصلية ومبادرات الاتصال الممكن؛

(ب) إجراء حلقات عمل تدريبية لنساء الشعوب الأصلية في الحكومات المحلية ومنظمات الشعوب الأصلية، بشأن الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمشاركة على نحو كامل وفعال في عمليات صنع القرار؛

(ج) إقامة موقع شبكي على الإنترنت لنشر المعلومات ذات الصلة؛

(د) إقامة شبكة على الإنترنت تضم الحكومات المحلية في البلدان المختارة، وتشتمل على تطوير تطبيقات حكومية إلكترونية لوصل الشبكات والتمكين من الاتصال لنساء الشعوب الأصلية ومجتمعاتها؛

(هـ) مساعدة نساء الشعوب الأصلية على تحديد الاحتياجات ذات الأولوية بشأن قضايا الرعاية الصحية، والتعليم، وتسجيل الأطفال، والهجرة، وفي تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذه المجالات؛

(و) إحداث شبكة إقليمية لمنظمات نساء الشعوب الأصلية والحكومات المحلية التي تهدف إلى تعزيز مشاركة مجتمعات الشعوب الأصلية في الحكم المحلي، والدعوة من خلال الحصول على المعلومات؛

(ز) تنفيذ مشاريع رائدة في المدن الكبيرة والمدن الصغيرة لاختبار ممارسات جيدة ومبتكرة مختارة وتكرارها.

غين - تعزيز قدرة البرلمانات في أفريقيا على تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (٢٨٥ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١٠٥- إن الحصول على المعلومات وأدوات تقاسم المعرفة، يمكن أن يساعد البرلمانات على الاتصال والاستفادة من الشبكات على صعيد عالمي، والتعلم والمتابعة بشأن الأطر القانونية الوطنية والدولية والقوانين، وإقامة حوار فيما بين البرلمانات، وتشجيع شبكات التعلم البرلماني بشأن القضايا العالمية، وإقامة ربط ومشاورات أكثر فعالية مع مواطني هذه الحكومات المحليين. غير أن القدرة المرجوة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تحديث البرلمانات في أفريقيا، ما زالت غير مطروقة إلى حد بعيد. ويهدف المشروع إلى إنشاء شبكة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارات البرلمانات، بغية تعزيز الحوار والتعاون فيما بين إدارات البرلمانات، والأوساط الأكاديمية، ومراكز التفوق، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. وستكون الشبكة بمثابة حافز ومقاصة للمعلومات والأبحاث والابتكار وتسخير التكنولوجيا في البرلمان، وستيسر تقاسم الخبرات وأفضل الممارسات للمساعدة على تطوير قدرات الهيئات التشريعية الأفريقية.

هدف المنظمة: تعزيز قدرة الهيئات التشريعية الوطنية والإقليمية في أفريقيا على تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتحسين الربط الشبكي فيما بينها وحصولها على المعرفة اللازمة لتنفيذ ولاياتها التشريعية الدستورية، والتمثيلية، وولاية الإشراف على الحكومة	**الميزانية الموجزة** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
العلاقة بالخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وبالأهداف الإنمائية للألفية: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، البرنامجان الفرعيان ٣ (تعزيز إدارة التنمية) و ٨ (الإدارة العامة والشؤون المالية والتنمية)، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، البرنامج الفرعي ٤ (تسخير المعلومات لأغراض التنمية)؛ والأهداف الإنمائية للألفية من ١ إلى ٨.	الاستشاريون	٩٦,٠
	السفر	٤٠,٠
	مصروفات التشغيل	٥,٠
	الجولات الدراسية	٤٤,٠
	حلقات العمل	١٠٠,٠
	المجموع	**٢٨٥,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) إدخال التحسين على العمليات البرلمانية في أفريقيا من خلال استعمال أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	(أ) عدد الموظفين الذين يعلنون عن تحسُّن معرفتهم واستعمالهم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الربط الشبكي مع الشركاء بعد حضورهم لحلقات العمل

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(ب) زيادة قدرة إدارات البرلمانات والأوساط الأكاديمية ومراكز الأبحاث على التقاسم الفعلي لأفضل الممارسات، والدروس المستفادة، والخبرات الجديدة	(ب) عدد البرلمانات والمؤسسات البحثية والأكاديمية التي تشارك في الشبكة

الأنشطة الرئيسية

١٠٦ - ستشمل الأنشطة الرئيسية لهذا المشروع ما يلي:

(أ) تنظيم حلقتي عمل لبناء القدرات في مجال الاتصال الممكن والهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، ونظم إدارة المعلومات والمعرفة لتدريب موظفي إدارات البرلمانات في أفريقيا، وكذلك لمناقشة وتقييم أثرها في منظمات البرلمانات والخدمات البرلمانية؛

(ب) تصميم وتركيب بوابة/موقع شبكي ضمن مؤسسة ما، يمكن من إدارتها (لم يحدد بعد)؛

(ج) إنشاء شبكة لمراكز وإدارات البحوث البرلمانية بالنسبة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارات البرلمانات، وتشجيع تقاسم الخبرات، والتعرف على أفضل الممارسات، وتعزيز بناء المؤسسات، وإحداث آلية استجابة متاحة للإدارات الأفريقية؛

(د) تعزيز فعالية الشبكة وانسجامها من خلال إيفاد عدد من الموظفين البرلمانيين الأفريقيين في زمالات فيما بين البرلمانات.

تذييل

قائمة بالمشاريع المقترح تمويلها من حساب التنمية خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

اسم المشروع	المبلغ (بدولارات الولايات المتحدة)
ألف - التعاون الأقاليمي بشأن قياس القطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)	٨٠٠ ٠٠٠
باء - التعاون الأقاليمي لتعزيز الإدماج الاجتماعي، والمساواة بين الجنسين، وتعزيز الصحة في عملية الأهداف الإنمائية للألفية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وبمدخلات من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا)	٨٥٥ ٠٠٠
جيم - شبكات للمعارف من خلال توفير نقاط للوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمجتمعات المحلية المحرومة (جميع اللجان الإقليمية، بقيادة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)	٩٧٠ ٠٠٠
دال - برنامج تحالف الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص لبناء القدرات في إنشاء الهيكل الأساسي وتوفير الخدمات الأساسية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)	٦١٥ ٠٠٠
هاء - بناء القدرات في مجال دعم التكامل التجاري مع التأكيد على إدارة تدفق معلومات التكامل التجاري وتسهيل التجارة في آسيا الوسطى (اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والأونكتاد)	٣٨٥ ٠٠٠
واو - تعزيز القدرة الإحصائية لبلدان آسيا الوسطى على رصد التقدم المحرز فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية الدولية (اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)	٣٨٥ ٠٠٠
زاي - تعزيز قدرة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بتقاسم المعلومات عن المبادرات الناجحة من خلال شبكة إقليمية (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بمدخلات من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)	٤١٠ ٠٠٠
حاء - الآثار المترتبة على سياسة الاقتصاد الكلي، والصدمات الخارجية، ونظم الحماية الاجتماعية بالنسبة للفقر وعدم المساواة والضعف الاجتماعي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، ومنظمة العمل الدولية، وسائر اللجان الإقليمية)	٤١٠ ٠٠٠
طاء - التحديث المستدام للزراعة والتحول الريفي في أفريقيا (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)	٤١٠ ٠٠٠

اسم المشـــروع	المبلغ (بدولارات الولايات المتحدة)
ياء – تعزيز النظم الإحصائية الأفريقية لتوليد بيانات موزعة بالنسبة لنوع الجنس، لدعم السياسات الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)	٤١٠ ٠٠٠
كاف – تعزيز إعداد إحصاءات التجارة الدولية للبضائع، والتجارة الإلكترونية في البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بالشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأونكتاد، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)	٤٦٠ ٠٠٠
لام – بناء القدرات لقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسياستها (الأونكتاد)	٥١٠ ٠٠٠
ميم – بناء القدرات لصنع السياسات لتشجيع وتطبيق تسخير العلم والتكنولوجيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (الأونكتاد)	٣٠٥ ٠٠٠
نون – تنمية القدرات المحلية في أفريقيا لتحديد فرص النمو من خلال تعبئة الموارد (الأونكتاد)	٥٦٠ ٠٠٠
سين – تعزيز القدرات الوطنية على وضع سياسات اقتصادية محلية من خلال شبكة معهد الأونكتاد الإلكتروني الافتراضي للتجارة والتنمية (الأونكتاد)	٥٦٠ ٠٠٠
عين – شبكة بلدان الجنوب للمراكز المتعاونة في عملية التوقعات البيئية العالمية من أجل التقييم والإبلاغ البيئيين المتكاملين (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)	٥٦٠ ٠٠٠
فاء – تنفيذ برنامج إقليمي لاستدامة الإنتاج والاستهلاك في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)	٥٦٠ ٠٠٠
صاد – جمع وتحليل البيانات بشأن الاتجاهات في مجال المخدرات والجريمة والتغرير بالضحايا في أفريقيا (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)	٤٨٠ ٠٠٠
قاف – ضمان السلامة للفقراء في المناطق الحضرية من خلال الحكومة المحلية وبناء القدرات، مع التركيز على أكثر الفئات حرمانا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (موئل الأمم المتحدة، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)	٦٢٥ ٠٠٠
راء – تعزيز القدرة الإحصائية دعما للتقدم نحو الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا)	٩٥٠ ٠٠٠
شين – إعمال الأهداف الإنمائية للألفية من خلال سياسات الاقتصاد الكلي الشاملة اجتماعيا (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)	٦٠٠ ٠٠٠
تاء – بناء القدرات لتحقيق إدماج المسنين في الأهداف والأطر الإنمائية من خلال تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)	٥١٠ ٠٠٠

	اسم المشـــروع	المبلغ (بدولارات الولايات المتحدة)
ثاء -	إشراك نساء الشعوب الأصلية: بناء قدرة الحكومات المحلية من خلال التكنولوجيا الجديدة في أمريكا اللاتينية (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة)	٤٥٠ ٠٠٠
غين -	تعزيز قدرة البرلمانات في أفريقيا على تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)	٢٨٥ ٠٠٠
	المجموع	**١٣ ٠٦٥ ٠٠٠**